جامعـــــة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

تخصص قانون عام

مذكـــرة مكملة لمتطلبات نيــل شهادة الماستر في القانون

المواطنة الرقمية
نظام الحالة المدنية نموذجا

إعـــداد الطالبين:

- عبد الجبار أومدور
- محمد بوترعة

تحت إشراف:

الأستاذ/ الدكتور حميد شاوش

تشكيل لجنـة المناقشـــة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
01	أ.د. العايب سامية	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
02	أ. د. حميد شاوش	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	مشرفًا
03	د. يوسفي ليندة	8 ماي 1945 قالمة	أستاذة محاضرة	عضوا مناقشًا

السنـــة الجامعيـــة: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الشكر الأول لله العلي العظيم الذي منحنا الصبر والقوة ووفقنا لبذل مجهود علمي وإتمام هذا العمل.

نتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور "حميد شاوش" على المجهودات المبذولة طيلة فترة تأطيره لنا في هذا البحث المتواضع، والذي لم يبخل علينا، فكان سندا لنا في إتمام هذا العمل، ولم يبخل علينا في وقته ومجهوداته.

الف شكر لكم دكتور أدامك الله عونا وسندا لنا

إهـــداء

أهدي هذا المجهود العلمي إلى من كانا مرافقا طيبا حريصا على مصلحتي وسندا متواصلا في جميع الاوقات، إلى والديا الكريمين أطال الله في عمرها

إلى من قال الله عز وجل فيهما

{وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا}

ودون ان انسى سندي في الحياة ومن شجعني على اكمال دراستي زوجتي الغالية ، وقرة عيني ريتاج وسراج ويوسف ابنائي الاعزاء .

ولكل من اعطاني يد العون من قريب او بعيد وساعدني في انجاز هذه المذكرة .

واخص بالذكر الأستاذ الدكتور حميد شاوش المشرف على هذا العمل .

محمد

إهداء

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى:

الى روح والدي الذي رحل قبل اشهر ، والى والدتي التي تسندنا ، دون ان ننسى السند في الحياة الزوجة والبنات جنى لجين جيلان ، الى اخوتي وابنائهم ، والى زميلي في المذكرة محمد بوترعة ، والى الاستاذ الدكتور المشرف حميد شاوش .

عبد الجبار

مقدمة

مقدمة

نعيش اليوم ثورة معرفية بسبب التقدم العلمي و التكنولوجي و خصوصا ما تولد عنها من تطور في مجال الاتصال الكوني، ولعل ابرز مظاهره ظهور شبكة الانترنت، ما أحدث تحولا في مجال توليد المعلومات وتداولها فبزغ فجر جديد هو فجر مجتمع المعلومات فسعى الفرد إلى إصدار نصوص قانونية جديدة وإخضاع النصوص القديمة للتحديث لمواكبة التطور التكنولوجي وعصر الرقمنة في العديد من المجالات القانونية و ذلك للمضي قدما مع عصرنة المجتمع ورقمنته، فشكل هذا التحول الرقمي هاجسا وهدفا في نفس الوقت يسعى الفرد إلى تحقيقه من خلال البحث عن أنجع الطرق والأساليب لحماية مستخدمي التكنولوجيا وتوجيههم من خلال تحديد الأمور الصحيحة والخاطئة في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، فتحقيق هاته الغاية يعتبر صمام أمان لحماية جميع أفراد المجتمع وتجعله متحكم في تسخير التكنولوجيا ومهارات التواصل في عصر المعلومات ما يحقق رقي المجتمع وتنظيمه بإعداد جيل واعي ومدرك لإيجابيات وسلبيات التكنولوجيا.

وقد كان الأستاذ مارك برنيسكي[1] أول من أطلق مصطلح "المواطن الرقمي" على الأفراد الذين ولدو في جو مليء بالتكنولوجيا، فبقدر ما تقدمه الاستخدامات الرقمية من تسهيلات في مناحي حياة الإنسان فكذلك تطرح إشكاليات معقدة مرتبطة بالأمن الرقمي في غياب وعي مجتمعي والاستخدام اللامسؤول لتكنولوجيا الحاسوب و الانترنت وكل الوسائل الرقمية للتواصل مع باقي أفراد المجتمع بما في ذلك الأمان عبر الانترنت، والخصوصية، والبصمة الرقمية، ومحو الأمية الإعلامية والتفكير النقدي البناء، والاستخدام التكنولوجي الأخلاقي، والسلوك المسؤول عبر الانترنت، فهو نهج شامل يعزز المشاركة الإيجابية والتعاون في العالم الرقمي فهو ليس بمفهوم ثابت، بل يتطور مع تقدم التكنولوجيا وظهور تحديات جديدة تتطلب من الأفراد البقاء على إطلاع، والتكيف مع المشهد الرقمي المتغير من خلال الاستباقية والتطوير المستمر لمهارات المواطنة الرقمية، هذا كله من أجل تكوين مواطن رقمي فعال.

[1]- مارك برينسكي مخترع وكاتب من أمريكا، مواليد 15 مارس 1946 بنيويورك أمريكا.

1-تحديد الإشكالية

ما مدى مساهمة الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية وانعكاس مظاهرها على نظام الحالة المدنية في الجزائر ؟

- **الأسئلة الفرعية**

1- ما هو مفهوم المواطنة والرقمنة في ظل التطور العلمي في العالم، وذلك في المجال الرقمي؟

2- ما هي المواطنة الرقمية وتطورها في نظام الحالة المدنية في الجزائر؟

2- أهميةالدراسة

إن موضوع المواطنة الرقمية يأخذ أهمية كبيرة في عصرنا الحالي حيث أن التطور التكنولوجي والآلات والتطبيقات المتعددة والبرامج العلمية الحديثة، جعلته موضوع الساعة في الجزائر، مما يجعل الباحث الأكاديمي يمزج بين الجانب العملي والجانب الميداني للدراسة.

2-1: الأهمية العملية: الملاحظ في هذه الأيام الاتجاه الذي تمليه الدولة الجزائرية من خلال إستراتيجية التي تعطي أهمية لموضوع الرقمنة وتحسين الخدمة العمومية للمواطن من اجل تسهيل الخدمة العمومية، وتقريب الإدارة من المواطن وإضفاء نوع من الشفافية خاصة في مجال رقمنة المرافق العمومية الحساسة كالعدالة والضمان الإجتماعي والحالة المدنية.

2-2: الأهمية العلمية: من خلال ما يلاحظ على الحياة اليومية للمواطن سواءا في الجزائر او خارجها خلال الأعوام السابقة أو مع دخول الألفية الجديدة يلاحظ التطور التكنولوجي الرهيب وسرعة انتشار المعلومة، حيث أن هذا التطور ساعد على توفير الكثير من الوقت والجهد.

فبالعودة إلى الرقمنة نلاحظ بأنها قد طغت على جميع المجالات التي تحيط بالحياة اليومية للمواطن والتي تؤدي بالضرورة إلى حتمية تعامل المواطن معها بشكل يومي.

3- أهداف الدراسة:

- وضع تعريف واضح و موحد للمواطنة الرقمية.
- محاولة فهم طبيعة وواقع الوعي بالمواطنة الرقمية.
- كيفية تأثير الرقمنة على الحياة اليومية للمواطن

– التعرف على دور النظام القانوني في ضبط وتنظيم المواطنة الرقمية على غرار المواطنة التقليدية.

– التعرف على مدى فاعلية المواطنة الرقمية في الجزائر.

– الوقوف على أهم عراقيل المواطنة الرقمية في الجزائر ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لتفعيل ممارسة المواطنة الرقمية.

– تقييم تجربة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة والعمران من خلال عملية رقمنة الحالة المدنية.

– إن موضوع الرقمنة والمواطنة كقيمة عملية وعلمية على مستوى البحث العلمي والأكاديمي يتطلب على الباحث العمل على التطلع على جميع المستجدات سواءا الوطنية أو العالمية في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي لإثراء الدراسة من الناحية النظرية والتطبيقية.

4- أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع، لدوافع وأسباب عديدة وذلك نظرا لأنه موضوع الساعة خاصة في الدولة الجزائرية من خلال الثورة التي تشهدها عملية الرقمنة في جميع القطاعات والمجالات إضافة إلى اعتبارات موضوعية تعتمد على الواقع المعاش من كثرة المعلومات العلمية.

4-1 أسباب ذاتية

-الرغبة في توسيع المعارف الشخصية واختبار المكتسبات المنهجية والمعرفية السابقة.

– الرغبة الشديدة في التعمق في هذا الموضوع.

4-2 أسباب موضوعية

-التعمق في الدراسات القانونية المتعلقة بتنمية وضبط ممارسة المواطنة الرقمية في المرفق العمومي.

-حداثة موضوع الدراسة حيث لاتزال الإشكالية المطروحة حول المواطنة الرقمية وأثرها على المواطن والمجتمع.

– قلة الدراسات التي تتناول مثل هذه القضايا المعاصرة التي تستدعي أن تخضع للمناقشة والدراسة من أجل تحقيق التنمية الشاملة ومواكبة العصر الرقمي خاصة في الجزائر من تنظيمها وضبطها قانونيا.

6- منهج الدراسة

من اجل دراسة أي موضوع أكاديمي هناك بعض المناهج العلمية التي تم الاستناد عليها، ومن خلال موضوعنا فانه تم الاعتماد كالآتي:

6_1 منهج دراسة حالة

يعتبر هذا المنهج من أهمها خلال العصر الحديث وذلك لعدة اعتبارات تساعد الباحث في عمله من خلال عملية جمع المعلومات والتحليلات العملية والعلمية المتعلقة بالموضوع، حيث ارتأينا اخذ حالة رقمنة الحالة المدنية، بعد ما تبنت الجزائر في الآونة الأخيرة نظام الرقمنة قصد الوصول لتحيين البيانات.

6_2 المنهج الوصفي

حيث أننا نعمل على وصف العلاقة التي تربط المواطن والدولة والنظام القانوني الذي تعتمد عليه من اجل تحسين وتطوير الخدمة العمومية والرقمية للمواطن لتسهيل حياته اليومية.

7- الدراسات السابقة

من خلال عملية البحث التي قمنا بها في مجال جمع المراجع نجد بان هناك في الفترة الأخيرة وخاصة العشرية الأخيرة من الألفية الثالثة جملة من المقالات والدراسات والتي حاولت من خلالها إعطاء نظرة حول المواطنة والرقمنة، وذلك باعتبارها تكنولوجيا حديثة يقصد بها التعرف على الآليات القانونية والأنظمة التي تعمل على إعطائها صيغة قانونية من خلال دراسات من طرف كتاب وباحثين وأكاديميين سواءا دراسة داخلية من طرف الجزائريين أو من طرف أجانب.

- دراسة الطالبة: **كوثر منسل**، تفعيل دور الإدارة الإلكترونية في الجزائر، نحو بروز قانون الإدارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2022-2023، والتي لها علاقة مع الفصل الثاني في شقه الخاص بدور نظام رقمنة الحالة المدنية في تحسين الخدمة العمومية .

- دراسة: **سهر محمود رشيد العبيدي**، المواطنة الرقمية وعلاقتها بالكفاءة التواصلية لدى طلبة الجامعة، كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم العلوم التربوية والنفسية، جامعة دبالي،

درجة ماجستير، 2023، والتي لها علاقة مع الفصل الاول في شقه الخاص بشكل وفوائد الرقمنة.

– دراسة الطالبين: **بن دادي هشام، سعيدات عبد القادر معمر**، رقمنة الخدمة العمومية ومبدأ قابلية المرفق العمومي للتكيف، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: قانون عام إقتصادي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021–2022، والتي لها علاقة مع الفصل الثاني في شقه الخاص بدور نظام رقمنة الحالة المدنية في تحسين الخدمة العمومية .

– دراسة الطالبة: **ميلودة حمدو**، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي – دراسة حالة –بلدية أنقوسة ولاية ورقلة ، 2021–2022، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021–2022، والتي لها علاقة مع الفصل الثاني في شقه الخاص بدور نظام الرقمنة في تكريس مبادئ الخدمة العمومية .

– حيث نجد دراسة الكاتب: **علي سعدي عبد الزهرة جبير**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، دراسة نظرية حول المواطنة الرقمية، حيث درس كيف أثرت التكنولوجيا الرقمية على حياتنا اليومية، و ما مدى أثارها الإيجابية والسلبية على المواطن، والتي لها علاقة مع الفصل الاول الذي يتحدث عن الرقمنة والمواطنة والعلاقة بينهما .

8– تقسيم الدراسة

من اجل تتبع ومعالجة هذا الموضوع، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين:

– مقدمة

– الفصل الأول تحت عنوان مفاهيم عامة حول المواطنة والرقمنة تناولنا فيه مبحثين، المبحث الأول يتحدث عن ماهية المواطنة من حيث نشأتها، مفهومها والمواطنة في القانون الجزائري، أما المبحث الثاني بعنوان الرقمنة، حيث يتضمن نشأة ومفهوم الرقمنة، خصائص وأشكال الرقمنة، عناصر الرقمنة ونماذجها.

– أما الفصل الثاني فكان بعنوان المواطنة الرقمية – رقمنة الحالة المدنية نموذجا، تناولنا فيه مبحثين، المبحث الأول فكان بعنوان المواطنة الرقمية تناولنا فيه نشأة وتعريف

المواطنة الرقمية ومراحلها ومبادئها وأهم عناصرها، بينما المبحث الثاني بعنوان رقمنة الحالة المدنية يحتوي على مطلبين نبذة عن قانون الحالة المدنية في الجزائروالمطلب الثاني رقمنة مرفق الحالة المدنية.

9- صعوبات الدراسة

من خلال دراستنا للموضوع اعترضتنا بعض الصعوبات:

- قلة المراجع نظرا لحداثة الموضوع خاصة فيما يتعلق بالضبط القانوني للمواطنة الرقمية.
- لم نجد ما يساعدنا في عملية بحثنا خاصة وأن جل الدراسات السابقة و الباحثين لم تتطرق للنظام القانوني للمواطنة الرقمية.
- كثرة التعديلات التي طرأت على الأنظمة القانونية خاصة قانون الحالة المدنية لمواكبة مختلف التطورات التي تحيط بالمجتمع.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول المواطنة والرقمنة

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول المواطنة والرقمنة

أولت الدولة الجزائرية أهمية كبيرة لموضوع المواطنة والرقمنة، وذلك من أجل تحسين وترشيد الخدمة العمومية التي يتم تقديمها للمواطن، حيث يتبين ان الرقمنة لابد لها من العنصر البشري الذي يشكل النواة الأولى لهذه العملية، وبالتالي فإن لعملية الرقمنة علاقة بين المواطن والخدمة العمومية، حيث أصبحت تشمل جميع مجالات الحياة اليومية.

المبحث الأول

ماهية المواطنة

قبل التطرق إلى مفهوم المواطنة والرقمنة، لابد من التطرق أولا إلى المواطنة بشكل عام في مطلبين، يتناول المطلب الأول مفهوم المواطنة ونشأتها ويتطرق المطلب الثاني إلى المواطنة في القانون الجزائري.

المطلب الأول

نشأة ومفهوم المواطنة

لنشأة المواطنة بعد تاريخي له أبعاد ودلالات عديدة في ظل السياقات الاجتماعية ويتأثر بالتحولات التاريخية حيث أنه من الصعب تقديم تعريف جاهز للمواطنة.

الفرع الأول: نشأة المواطنة

نشأ مفهوم المواطنة في ظل محاضن فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي، إذ يتشكل في سياق حركة المجتمع وتحولاته حيث تبرز الحقوق وتخلق الحاجات وتتجلى الواجبات والمسؤوليات، حيث يرى الكواري "أن المواطنة خيار ديمقراطي اتخذته مجتمعات معينة عبر مراحل تاريخية طويلة نسبيا"[1]

وقد مرت نشأة المواطنة بتحولات وتغيرات رئيسية متداخلة ومتكاملة نستطيع من خلالها الوقوف على مراحل تاريخية أرست مبادئ المواطنة كما أشار إليها العديد من الباحثين وذلك على النحو التالي:

أولا- المرحلة الأولى: كانت صورة سطحية ومحدودة حيث كان الإنسان البدائي يرتبط بالمكان الذي يعيش فيه، مفضلا إياه على أي بيئة أخرى وهنا يقصد بالمكان الحيز والبيئة المحيطة.[2]

---

[1]- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 27.

[2]- محمد مصطفى القباج، مقاربات في الحوار والمواطنة ومجتمع المعرفة، دار ما بعد الحداثة، فاس، المغرب ، 2006، ص40.

ثانيا- المرحلة الثانية: بروز الدولة القومية وفي هذه المرحلة أضيف للمرحلة الأولى بعد اجتماعي لتشمل هذه المرحلة الإطار المكاني والاجتماعي وقد تمثل ذلك من خلال ظهور المدينة اليونانية والرومانية القديمة حيث تمتعت شرائح معينة في المجتمع ببعض الحقوق والامتيازات المرتبطة بمعيار معين كمقدار الثروة للرجال دون النساء.

كما شملت هذه المرحلة ظاهرة الإصلاح الديني وتخفيف قبضة الكنيسة على شؤون الحياة وانتهاء عصر الحروب الأوروبية وقيام الدول الأوروبية على أسس وروابط قومية بدلا من رابط ديني حتى نهاية القرن 14.[1]

ثالثا- المرحلة الثالثة: وهي المشاركة السياسية التي اقترنت بظهور الثورة الفكرية والعلمية وترسيخ مفهوم الدولة القومية التي قادت صراعا ضد الكنيسة تارة ومع أمراء الإقطاع تارة أخرى، حيث تبلور مفهوم المجتمع العام على أنقاض المجتمعات المحلية، حيث أنه وبالرجوع إلى قيام الدولة القومية حررت الناس من كل الأطر والانتماءات، على اعتبار أن المشاركة والمساواة ركن أساسي من أركان المواطنة.

رابعا- المرحلة الرابعة: تضمنت هذه المرحلة ظهور متغيرات وظروف معاصرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ إنسان أدت إلى التأثير على جميع مفاصل الحياة حتى جعلت من العالم قرية صغيرة خاصة مع طفرة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتزامن ذلك مع انتشار الشركات العابرة للقارات وما تبعها من مظاهر العولمة وارتباط المعالم بين الشعوب لا سيما الاقتصادية والأمنية بصورة تجاوزت كل الحدود.[2]

خامسا- المرحلة الخامسة: في الألفية الثالثة شهد مفهوم المواطنة في القرن الحادي والعشرين تطورا نحو العولمة، فالاعتراف بوجود ثقافات وديانات مختلفة واحترام حق الغير وحريته فضلا عن فهم اقتصاديات العالم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة، إضافة إلى تشجيع السلام الدولي وإدارة الصراعات بطريقة اللاعنف شكل مفهوم المواطنة العالمية.[3]

وشهد مفهوم المواطنة تطورا مال به منحنى العالمية وتحددت مواصفات المواطنة العالمية:

---

[1]- محمد مصطفى القباج، المرجع السابق، ص40.

[2]- عيساوي وهيبة ، مراح سميرة، مفهوم المواطنة، مجلة سوسيولوجيا، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، دط، دت، ص 100.

[3]- عيساوي وهيبة و مراح سميرة، المرجع السابق، ص 100.

- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة.
- احترام حق الغير وحريته.
- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة.
- فهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة.
- فهم اقتصاديات العالم.
- الاهتمام بالشؤون الدولية.
- المشاركة في تشجيع السلام الدولي.
- المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

ولقد أسفرت الاجتهادات المعاصرة لتحليل طرفي المعادلة عن تفاعلات جدية تتلخص في صياغة عناصر جديدة للمواطنة، التي لخصت (البعد الشخصي، البعد الاجتماعي، البعد المكاني، البعد الزماني) ومن خلال هذه العناصر:

- الإحساس بالهوية.
- التمتع بحقوق معينة.
- المسؤوليات والالتزامات والواجبات.
- مسؤولية المواطن في لعب دور ما في الشؤون العامة.
- قبول قيم اجتماعية أساسية. [1]

وتدل القراءات الأدبية والدراسات السياسية الحديثة على عودة الاهتمام بمفهوم المواطنة وذلك نتيجة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين:

- تزايد المشكلات العرقية والدينية وتفجر العنف.
- بروز فكرة العولمة.

فمفهوم المواطنة الجديدة يقوم على المطالبة بمراجعة مبادئ الديمقراطية المعاصرة ويتجه نحو الدعوة إلى تحقيق مواطنة اجتماعية تقوم على مبدأ المشاركة.

[1]- بان غانم أحمد الصائغ، التاصيل التاريخي لمفهوم المواطنة ، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية ،2009 ، ص 6.

سادسا- المواطنة في الفكر الإسلامي

للإنسان في الدولة الإسلامية أي كان مذهبه أو جنسيته حقوق ثابتة في العيش الكريم وعلى غير المسلمين الإيمان بأهداف الدولة والأسس التي قامت عليها فهو مجبر من اجل اكتساب حقوق المواطنة أن يوالي الدولة ويعترف بشرعيتها، فالإسلام يقوم على الأخوة الدينية فالمسلمين مرتبطين بروابط زمانية ومكانية ولكن هذا لا يعني أنها تتناقض مع مفهوم المواطنة الحديثة وإنما هي تعزز وتدعم المواطنة وإذا كانت المواطنة تكتسب بشرطين الانتماء إلى الإسلام والإقامة فنجد أن رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم وضع دستور المدينة في السنة الأولى للهجرة عام 623 م، فوقع بين القبائل المسلمة وغير مسلمة واليهود و.....الخ، على حقوق وواجبات باعتبارهم مواطنين.[1]

وفي الأخير يمكن القول بأن التجارب والحالات التاريخية المتتابعة أعطت معاني مختلفة للمواطنة، أدت إلى تفاوت وتقارب مفهوم المواطنة بحسب أراء المؤرخين وحتى في العصر الحديث ومع الألفية الثالثة تنوعت الإفرازات والمفاهيم بحسب التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية والتي لا يمكن نقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها.

وفي الوقت الراهن يبدو واضحا الحاجة إلى تعزيز المواطنة والعمل بجدية على ترسيخها بين أبناء البلد الواحد، وأن بناء المواطنة يستوجب إعادة النظر في المفاهيم والأساليب والمعالجات.

الفرع الثاني: تعريف المواطنة

يمكن القول بان أي دراسة لمفهوم المواطنة و ما يتعلق بها من أفكار سياسية أو أراء فلسفية تتطلب بالضرورة شرحا لها، حتى يمكن لنا أن نوصل إلى المعنى الحقيقي للمواطنة كأحد المفاهيم الشائعة في الفكر الإنساني والسياسي والفلسفي خاصة وأنها ترتبط بالعديد من المفاهيم الأساسية المتداولة في الفكر المعاصر.

[1]- بان غانم أحمد الصائغ، المرجع السابق، ص 5.

أولا- تعريف المواطنة لغة

المواطنة مصدر رباعي مشتق من فعل وطّن على الأمر، وأضمر أن يفعله معه، ومن مرادفاتها: وطَن- يطِن بالمكان: أقام فيه، ووطن نفسه على الأمر: هيأها لفعله وحملها عليه، استوطن البلد: اتخذه وطنا، توطنت نفسه على كذا: حملت عليه.

وقد جاء في معجم ابن منظور أن: " المواطنة في اللغة العربية منسوبة إلى الوطن وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، والجمع أوطان ويقال وطن بالمكان وأوطن به أي أقام، وأوطنه اتخذه وطنا، وأوطن فلان أرض كذا، اتخذها محلا ومسكنا.[1]

والمواطنة مشتقة من الكلمة اللاتينية (CIVITAS) وهي تعني مجموع المواطنين الذين يكونون المدينة ".[2]

وفي اللغة الفرنسية تأتي المواطنة ترجمة لمصطلح Citoyenneté و تعرفها "**دومينيك شنابر**" في معجم المفاهيم لموسوعة العالمية كالتالي: " المواطنة ذات معنى قانوني فالمواطن ليس فرد ملموس وإنما هو موضوع حق إذ يطرح تحت هذا العنوان حقوق سياسية ومدنية، يتمتع بحريات فردية وله حق المشاركة في الحياة السياسية وتولي المناصب العامة، ومن ناحية أخرى عليه واجبات كاحترام القانون والمساهمة الجماعية في تسيير الموارد والدفاع عن المجتمع الذي يعتبر جزءا منه في حالة الخطر".[(3)]

يعود أصل كلمة الإنجليزية **citizen** أو الفرنسية **citoyen** في أصلها إلى كلمة Civis الإغريقية القديمة وتعني الشخص القاطن في المدينة Civitas وتقترب كلمة Civis بمعنى مواطن من كلمة Civil، وترتبط كلمة مدني بمجتمع مستمر ينظم العلاقة بين أفراده وبينهم وبين الدولة حسب القانون، أما في اللغة العربية فكلمة مواطن مشتقة لغويا من الوطن. [(4)]

---

[1]-أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط4 ، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 2004، ص239.

[2]-Dictionnairre de pedagogue,ferdinand buisson ,philipe meirieu , patrick dubois , pierre nora ,Paris, Bordas, 2000, p380.

[3]-Dictionnairre des nations, encyclopedia university salis, France, S.A,2005, p176.

[4]- الخالد، غسان، البيروقراطية، قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية، سلسلة اجتماعيات عربية 02، ط1، بيروت، منتدى المعارف، 2012، ص118.

تشير المواطنة Citoyennte إلى العلاقة بين طرفين: طبيعي (للفرد) ومعنوي سياسي (الدولة) بحيث يدين الأول بالولاء وبالانتماء إلى الثاني لقاء تأمين الطرف الثاني المتمثل بالدولة حماية الطرف الأول، كما تحدد الحقوق والواجبات المترتبة على الطرفين والتي تصبح معروفة للطرف الأول من خلال التنشئة الاجتماعية.

أفرزت التجارب التاريخية معاني مختلفة للمواطنة فكرا وممارسة تفاوت قربا وبعدا عن مفهوم المعاصر للمواطنة.

إن المواطنة هي مشاركة الفرد للفرد ومشاركة الفرد للمجتمع في الامتثال إلى نظام قيم يتأسس بإطراد مستمر عبر حركة الإنسان في التاريخ يجمع بين الحق والواجب ويعلي الشروط الأساسية المنظمة للوجود البشري في الأرض، ويقترن مفهوم المواطنة بتطور الإنسان وسعيه نحو تحقيق مزيد من الحرية والمساواة والكرامة.[1]

ثانيا- المواطنة اصطلاحا

تعددت المفاهيم التي توضح ماهية المواطنة كل حسب الوجهة التي يتخذها كخلفية لتحديد المفهوم، يعرفها " القاموس الشامل" مكانة أو علاقة اجتماعية بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي يقدم فيها الطرف الأول من خلال هذه العلاقة الولاء، ويقدم الطرف الثاني الحماية ويحدد هذه العلاقة القانون، صفة المواطن الذي يحدد حقوقه وواجباته الوطنية التي يتم تلقينها له عن طريق التربية الوطنية."[2]

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى " المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة....، وعلى وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة."[3]

---

[1]-د/عيساوي وهيبة و د/مراح سميرة، المرجع السابق ، ص 99.

[2]- صالح مصلح احمد، الشامل (قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية)، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 88.

[3]- علي خليفة الكواري، المرجع السابق، ص 31.

كما يعبر عن المواطنة بالانخراط العميق في مبادئ عامة واحدة، أساسها الحقوق والواجبات التي يتساوى فيها " المواطنون بوصفهم أفراد قبل أن يكونوا جماعات وطوائف واديانا."[1]

والمواطنة تعبير عن حركة الناس اليومية، مشاركين ومناضلين من اجل نيل الحقوق بأبعادها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على قاعدة المساواة مع الآخرين، دون تمييز لأي سبب واندماج المواطنين في العملية الإنتاجية بما يتيح لهم تقاسم الموارد العامة والثروة الوطنية مع الآخرين الذين يعيشون معهم في إطار الوطن الواحد.[2]

المواطنة هي اكتساب جملة من الحقوق مقابل أداء جملة من الواجبات، تقوم بين شخص طبيعي وآخر معنوي ممثلا في الدولة بكل أركانها، بمعنى أنها الترجمة الواقعية لأحاسيس مشاعر الولاء والانتماء وفهم المواطن لحقوقه وواجباته.[3]

وهناك من يربط المواطنة بالتمتع بالجنسية التي يكتسبها الفرد فهي علاقة عضوية بين الفرد من جهة وبين الوطن الذي يكتسب جنسيته، تتحدد هذه العلاقة من خلال ما تفرضه هذه الجنسية من حقوق والتزامات " وما يترتب عليها من واجبات تنص عليها القوانين والأعراف، وتتحقق بها المقاصد حياة مشتركة يتقاسم خيراتها الجميع."[4]

أما عزمي بشارة فيطرح مفهوم المواطنة المتساوية والمتجانسة التي تؤسس لمفهوم الأمة المدنية والتي من مميزاتها تكريس علاقة فرد– دولة، بمعنى أن علاقة الفرد بدولته " لا تمر عبر العشيرة ولا تمر عبر الطائفة، بل عبر علاقة فرد– دولة وهي علاقة المواطنة." [5]

---

[1]– غسان طه وآخرون، المواطنة والدولة: مقاربات واتجاهات، منتدى الفكر اللبناني، لبنان، 2010، ص 49.

[2]–سمير مرقص وآخرون، الحوار القومي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص 137.

[3]–أماني غازي جرار، المواطنة العالمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص42.

[4]– إبراهيم هياق، المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر منهاج التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط أنموذجا–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015– 2016، ص96.

[5]– عزمي بشارة و آخرون، الحوار القومي الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص79.

ثالثا- تعريف المواطنة في الفقه:

يذهب رأي في الفقه إلى أن " المواطنة تعني الاعتراف الشرعي والدستوري بحق الفرد في المشاركة، وإدارة البلاد، وتقرير شئونه".[1]

المطلب الثاني

المواطنة في القانون الجزائري

يعني مفهوم المواطنة في القانون الجزائري مجموعة من الحقوق التي كرسها المشرع الجزائري في قوانين الدولة، إذ حرصت الدولة الجزائرية على تبني مبدأ الديمقراطية عن طريق إشراك الشعب في الحياة السياسية وتسيير الجماعات المحلية والإقليمية ومنح المواطنين الحق في مقاضاة الإدارة عن طريق ازدواجية القضاء.....إلخ.

فالمواطنة فكرة اجتماعية وقانونية ساهمت في تطوير المجتمع بشكل كبير إلى جانب الرقي بالدولة والمساواة، العدل والإنصاف وضمان الحقوق والواجبات، فالديمقراطية الشفافة في الحكم تبنى على الشراكة في تسيير الشأن العام، فالمواطنة لم تعد مجرد التزام فردي وأخلاقي وأدبي وإنما أصبحت تحميها القوانين والدساتير في إطار دولة الحق، فنجد أن المشرع الجزائري نظم المواطنة في ظل القانون العام وكذلك في ظل القانون الخاص.

الفرع الأول: المواطنة في القانون العام الجزائري

يقوم القانون العام على فكرة جوهرية وهي التمييز بين الإدارة العامة والأفراد العاديين من مواطني الدولة وينظم العلاقة بينهما، ولذلك لايخلو أي فرع من فروعه على فكرة المواطنة حيث نجد:

أولا- المواطنة في القانون الدستوري

حرص القانون الدستوري الجزائري منذ دستور سنة1963 مرورا بجميع الدساتير إلى غاية التعديل الدستوري الجديد 2020 على تجسيد طموحات الشعب الجزائري و حماية حقوق المواطن الجزائري.[2]

---

[1]- محمد سليمان مصطفى محمود، فكرة المواطنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2009، ص 89.

[2]- انظر دستور 1963، المؤرخ في 10سبتمبر1963، جريدة رسمية عدد 64، 1963.

ففي ديباجة دستور 2016، أن الدستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يتضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية،[1] ويحمي مبدأ الحرية للاختيار الديمقراطي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ويكفل الدستور الفصل بين السلطات العمومية، في مجتمع تسوده الشرعية ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده،[2] وهو ما أكده التعديل الدستوري لسنة 2020 ضمن ديباجته حيث تضمن:

1- الحقوق السياسية والمدنية للمواطن الجزائري

أ- الحقوق السياسية في القانون الدستوري الجزائري: حيث نصت المادة 29 من دستور 1996 المعدل والمتمم لسنة 2016 " انه لا يمكن تمييز أي مواطن جزائري على أخر على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو رأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي فكل المواطنين الجزائريين متساويين أمام القانون." كما حرص في المادة 08 " الذي يقضي بان تنتمي المؤسسات حتما على مشاركة جميع المواطنين والمواطنات في تسيير الشؤون العمومية وهذا ما يؤكد على حرص الدولة الجزائرية على مساواة المواطنين في ممارسة الوظائف السياسية.[3]

كما جاء التعديل الدستوري لسنة 2020 في نص المادة 08 منه بأن يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها ويمارس هذه السيادة أيضا عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين.

ب- الحقوق المدنية في القانون الدستوري الجزائري: ففي المادة 49 من الدستور الجزائري لسنة 2020 " لكل مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، أن يختار بحرية موطن إقامته وأن يتنقل بحرية عبر التراب الوطني، [4] والمغزى من ذلك أن المواطن الجزائري له الحرية في اختيار موطن إقامته وهذا لتمكين المواطن من ممارسة إحدى الحريات الأساسية المكرسة في الدستور والمتمثلة في حرية الاختيار موطن إقامته داخل وخارج التراب

---

[1]- انظر قانون رقم 01/16 المؤرخ في 06مارس2016، المتضمن تعديل الدستوري، جريدة رسمية، عدد14، 2016.

[2]- من ديباجة دستور 1996.

[3]- عبد القادر شربال، المرجع السابق، قرارات وأراء المجلس الدستوري في تأويل أحكام الدستور الجزائري، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 69 . 80.

[4]- انظر دستور 2020، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، جريدة رسمية عدد 82، 2020.

الـوطني"، كمـا نصـت المـادة 54 علـى " إن حريـة الصـحافة المكتوبـة والسـمعية والبصـرية والإلكترونيـة مضـمونة. ولا تقيـد بـأي شـكل مـن أشـكال الرقابـة ولا يمكـن اسـتعمال الحريـة للمسـاس بكرامـة الغيـر وحريـاتهم وحقـوقهم، ونشـر المعلومـات والأفكـار والصـور والآراء بكـل حريـة مضـمونة فـي إطـار القـانون واحتـرام ثوابـت الأمـة وقيمهـا الدينيـة والأخلاقيـة والثقافيـة ولا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية.

2 – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائري

إن الجزائـر حققـت مجموعـة مـن التطـورات فـي إرسـاء قواعـد المواطنـة فـي قوانينهـا المختلفة كما أشارت إليه الدراسات الخاصة بحقوق الإنسان[1] حيث نجد:

أ–الحقـوق الاقتصـادية فـي القـانون الدسـتوري الجزائـري: حيـث نصـت المـادة 61 مـن تعـديل الدسـتور لسـنة 2020 " علـى حريـة التجـارة والاسـتثمار والمقاولـة مضـمونة وتمـارس فـي إطـار القـانون. أي ضـمن المشـرع الجزائـري لكـل مـواطن جزائـري الحـق فـي مباشـرة الاسـتثمارات علـى كافـة التـراب الـوطني دون شـرط أو قيـد إلا تلـك الموجـودة فـي قـانون الاسـتثمارات. مـع ضـمان حرية التجارة والبحث العلمي والفني.[2]

ب– الحقـوق الاجتماعيـة فـي القـانون الدسـتوري الجزائـري: حيـث كـرس المشـرع الجزائـري حـق التعلـيم وجعلـه إجبـاري ومجـاني لكـل طفـل جزائـري، كمـا نصـت المـادة 65 مـن الدسـتور" الحـق فـي التربيـة والتعلـيم مضـمونان، وتسـهر الدولـة باسـتمرار علـى تحسـين جودتهمـا، التعلـيم العمـومي مجـاني وفـق الشـروط التـي يحـددها القـانون. كمـا نصـت المـادة 63 علـى تمكـين المـواطن مـن الرعايـة الصـحية. إذ تتكفـل الدولـة بالوقايـة مـن الأمـراض الوبائيـة والمعديـة ومكافحتهـا وتسـهر علـى تـوفير شـروط العـلاج للأشـخاص المعـوزين."،[3] ونصـت المـادة 70 على " الحق في الإضراب معترف به ويمارس في إطار القانون ".[4]

---

[1]– منير مباركية، خلاصة دراسة مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، المدرسة العربية للدراسات الديمقراطية، جوان 2004، ص17.

[2]– انظر نص المادة 61 من دستور 2020.

[3]– انظر المادة 63 من دستور 2020 .

[4]– انظر المادة 70 من دستور 2020 .

ثانيا- المواطنة في القانون الإداري الجزائري

1- حق المواطن في التمثيل في المجالس الإقليمية والمحلية: يعتبر الانتخاب وسيلة ديمقراطية لتعزيز مشاركة المواطنين في المساهمة في تسيير الشؤون العامة، ولهم الحق في تشكيل مختلف المجالس التمثيلية.[1]

أ- **قانون البلدية:** نصت المادة 10 من قانون البلدية" أنهاتحدد كيفية تشكيل البلدية في إطار مؤسساتي للممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشاراتهم في أولوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في القانون." [2] ، كما تنص المادة 12 من قانون البلدية على انه: " يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم."[3]، وتنص المادة 14 من قانون البلدية على انه: " لكل شخص الحق في الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا قرارات البلدية."[4]

ب- قانون الولاية: وبالنسبة للمجلس الشعبي الولائي، نصت المادة 32 من قانون الولاية على انه :" مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية الملزمة باحترام الحياة الخاصة للمواطنين وسرية الإعلام والنظام العام، يحق لكل شخص له مصلحة أن يطلع في عين المكان على محضر مداولات المجلس الشعبي الولائي، وان يحصل على نسخة كاملة أو جزئية منها على نفقته." [5]

2-حق المواطن في ممارسة الرقابة القضائية على أعمال الإدارة: تمارس هذه الرقابة عن طريق القضاء الإداري الذي يتكون من محكمة إدارية كدرجة أولى للتقاضي، ومحاكم إدارية

---

[1]- قانون عضوي رقم 01/12، المؤرخ في 12يناير 2012، المتعلق بتنظيم الانتخابات، عدد 1، 2012.

[2]- قانون رقم 10/11 ، المؤرخ في 22يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37، 2011.

[3]- المادة 12 من قانون البلدية.

[4]- المادة 14 من قانون البلدية.

[5]- المادة 32 من قانون رقم 07/12 ، المؤرخ في 21فبراير 2012، يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، عدد 12، 2012.

للاستئناف تختص بالفصل في استئناف الأحكام والأوامر الصادرة عن المحاكم الإدارية كما تختص بالفصل في القضايا المخولة لها بموجب نصوص خاصة [1] ومجلس الدولة هيئة مقومة لأعمال الجهات الإدارية وهو تابع للسلطة القضائية يضمن توحيد الاجتهاد القضائي الإداري في البلاد ويسهر على احترام القانون كما يختص بالفصل في استئناف القرارات الصادرة عن المحكمة الإدارية للاستئناف لمدينة الجزائر ويختص كذلك بالفضل في الطعون بالنقض في الأحكام والقرارات الصادرة نهائيا عن الجهات القضائية الإدارية، ويختص أيضا بالفصل في الطعون بالنقض المخولة له قانونا بموجب نصوص خاصة. [2]

أ- **المحكمة الإدارية:** هي جهة من جهات الولاية العامة في المنازعات الإدارية،[3] تختص بالفصل في أول درجة بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا التي تكون فيها الدولة أو الولاية أوإحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها. وتفصل في الدعاوي إلغاء القرارات الإدارية والتفسيرية ودعاوي فحص المشروعية للقدرات الصادرة عن:

- الولاية والمصالح غير الممركزة للدولة على مستوى الولاية.
- البلدية والمصالح الإداريةالأخرى للبلدية
- المؤسسات العمومية المحلية ذات الصيغة الإدارية.
- دعاوي القضاء الكامل.
- القضايا المخولة لها بموجب نصوص خاصة.[4] فعندما تتعسف الإدارة في استعمال سلطات في قراراتها ضد المواطنين، حرص المشرع على منحهم حق مقاضاة الإدارةوطلب إلغاء قراراتها في حالة عدم مشروعيتها، مثل حالة نزاع الملكية دون تقديم تعويض للمواطنين.

[1]- القانون العضوي 10/22، المؤرخ في 09 جوان 2022، المتعلق بالتنظيم القضائي.

[2]- القانون العضوي رقم11/22 المؤرخ في 09 جوان 2022 المعدل و المتمم للقانون العضوي رقم 98-01 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله.

[3]- انظر نص المادة 800، من قانون رقم 09/08 ، المؤرخ في 5 فبراير 2008 ، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جريدة الرسمية، عدد 21، 23 فيفري2008

[4]- انظر نص المادة 801 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ب- محـاكم الاسـتئناف: تخـتص المـحكمة الإداريـة للاسـتئناف بالفصـل فـي اسـتئناف الأحكـام والأوامر الصادرة عن المحاكم الإدارية.

وتختص أيضا بالفصل في القضايا المخوّلة لها بموجب نصوص خاصة.

تختص المحاكمة الإدارية للاستئناف كذلك بالفصل في:

- الطعون بالاستئناف في الأحكام و الأوامر الصادرة عن المحاكم الإدارية.

- تنـازع الاختصـاص بـين محكمتـين إداريتـين تـابعتين لـدائرة اختصـاص نفـس المحكمـة الإداريـة للاستئناف.

- إعـداد تقـارير سـنوية حـول نشـاطها ونشـاط المحـاكم الإداريـة التابعـة لهـا وإرسـالها إلـى مجلـس الدولــة والتــي تســتغل فــي إعــداد التقريــر الســنوي الــذي يرفعــه هــذا الأخيــر إلــى الســيد رئــيس الجمهورية.[1]

ج- مجلــس الدولــة: يعتبـر هيئـة مقومـة لأعمـال الجهـات القضـائية الإداريـة مجسـدا الازدواجيـة القضــائية فــي الجزائــر ضــمن هيئــات النظــام القضــائي الجزائــري تــم تأسيســه بموجــب دسـتور1996، [2] وذلـك تطبيقـا لاحكـام المـادة 152 منـه" يؤسـس مجلـس الدولـة كهيئـة مقومـة لأعمــال الجهــات القضــائية الإداريــة، تضــمن المحكمــة العليــا ومجلــس الدولــة توحيــد الاجتهــاد القضــائي فــي جميــع أنحــاء الــبلاد يســهران علــى احتــرام القــانون ". ففــي حالــة عــدم اســتجابة المحكمــة الإداريــة لــدعوى المــواطنين ضــد الإدارة أعطــى المشــرع الجزائــري لهــم الحــق فــي اسـتئناف القـرارات الصـادرة عـن المحـاكم الإداريـة أمـام محـاكم الاسـتئناف ثـم مجلـس الدولـة، فهـو يشـكل جهـاز رقـابي علـى أعمـال المحـاكم الإداريـة وعليـه فـان هـذا الجهـاز يشـكل فرصـة للمـواطن الجزائـري فـي الطعـن فـي أعمـال الإدارات العموميـة وكـذا ضـد الأعمـال والقـرارات التـي تصدرها الأجهزة العامة التي تكون مخالفة للقانون وتمس بحقوق المواطن الجزائري.

[1]- قانون 10/22 المؤرخ في 09 جوان 2022، المتعلق بالتنظيم القضائي.

[2]- بوستة نسمية، صورية الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة في الجزائر، مجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، عدد 2 ، 2016، ص392.

الفرع الثاني: المواطنة في القانون الخاص الجزائري

هناك مجموعة من الحقوق والواجبات التي تنظم العلاقات بين الأفراد داخل الدولة وتنطوي بصفة عامة على:

أولا- حقوق المواطن في القانون المدني: يعتبر مجموعة من القواعد العامة التي تنظم حقوق المواطنين الجزائريين الواردة في القوانين ذات الطابع المدني الذي يتفرع إلى:

1- المواطنة في قانون الأسرة و قانون الجنسية الجزائرية: ويعتبر أيضا قانون الأحوال الشخصية لأنه مرتبط بالحياة الاجتماعية للمواطن في تكوين الأسرة فقد تناول الزواج وانحلاله في المواد من 04 الى 08،[1] وحماية للأسرة نص في المادة 40 على الحق في النسب و طرق إثباته وهي:

- الزواج الصحيح
- الإقرار أو نكاح الشبهة وكل زواج تم فسخه بعد الدخول.
- الاعتراف الأبوي.
- الدليل العلمي. [2]

ومنه فالمشرع الجزائري حرص على حماية حقوق المواطن الجزائري في حماية أسرته والحفاظ عليها عن طريق إقرار جانب تبني الحق في نسب الأولاد إلى أبويهم، كما أعطى حقوق أخرى تتعلق بالميراث في نص المواد من 181 إلى 183، واقر الحق في التبرعات كالهيئة الوصية والوقف في نص المواد من 184 إلى 224 من قانون الأسرة الجزائرية،[3] كما نصت المادة 06 من قانون الجنسية الجزائرية على" أن تكتسب الجنسية الجزائرية من أب جزائري وأم جزائرية أي على أساس رابطة الدم وإما على أساس حق الإقليم وإما على الحقين معا"،[4] ونصت المادة 07 انه" يحق لكل شخص ولد في الإقليم الجزائري أن يصبح

---

[1]- انظر الأمر رقم 02/05، المؤرخ في 27 فيفري 2005، المعدل والمتمم بالقانون رقم 11/84، المتضمن قانون الأسرة، الجريدة الرسمية، عدد 15، 2015.

[2]- انظر المادة 45، قانون الأسرة الجزائري.

[3]-أنظر المواد 181-224، قانون الأسرة الجزائري.

[4]- انظر نص المادة 06 من قانون رقم 86/70، المؤرخ في 15 ديسمبر 1970، المتضمن قانون الجنسية الجزائرية المعدل والمتمم بالأمر رقم 01/05، المؤرخ في 27 فبراير 2005، جريدة الرسمية العدد 15، 2005.

مـواطن جزائـري ويكتسـب الجنسـية الجزائريـة". [1] كمـا أعطـى الحـق لكـل شـخص أجنبـي أن يكتسـب الجنسـية الجزائريـة بموجـب نـص المـادة 09 مـن قـانون التجـنس وفقـا لشـروط معينـة محـددة فـي هـذا القـانون ومنهـا شـرط الإعـلان عـن الرغبـة فـي اكتسـاب الجنسـية الجزائريـة وشـرط موافقـة السـلطة المختصـة وهمـا شـرطان يميـزان التجـنس عـن غيـره مـن أسـباب اكتسـاب الجنسـية وعليه فان التجنس يقوم على توافق إرادتين إرادة الفرد وإرادة الدولة.[2]

2- حقـوق المـواطن الجزائـري فـي قـانون العمـل والضـمان الاجتمـاعي: يكـرس قـانون العمـل الحقـوق الاقتصـادية والاجتماعيـة للعمـال، فهـو يـنظم علاقـات العمـل الفرديـة والاجتماعيـة، إذ يحـدد كيفيـات تنظـيم الحـق النقـابي والإضـراب الشـرعي عـن العمـل والأمـن الطبـي.[3] وقـد حـرص أيضـا المشـرع الجزائـري علـى ضـمان التكفـل بالفئـات المختلفـة مـن المـواطنين الأجـراء وغيـر الأجـراء وكـذلك ذوي الحقـوق الخاصـة بـأمراض الأمومـة والعجـز عـن العمـل والوفـاة والشيخوخة وحوادث العمل والأمراض المهنية.[4]

ثانيا- حقوق المواطن الجزائري في القانون الجزائي

تبنـى المشـرع مجموعـة مـن المبـادئ التـي تعبـر عـن حقـوق المـواطنين كحـق الـدفاع عـن أنفسـهم أمام المحاكم الجزائية.

1-حقـوق المـواطن الجزائـري المكرسـة فـي قـانون الإجـراءات الجزائيـة: كـرس المشـرع الجزائـي حـق المـواطن فـي الـدفاع الإجبـاري فـي المـواد الجنائيـة وحـق المـتهم فـي اسـتجوابه بحضـور محاميـه،[5] كمـا حـرص علـى حمايـة المـواطن الجزائـري فـي تكريسـه الحمايـة الجسـدية للأشـخاص والموقـوفين وهـذا بـإجراء فحـص طبـي للمـتهم أثنـاء تواجـده فـي مراكـز الشـرطة أو الـدرك الـوطني للتأكـد مـن مـدى تعرضـه لضـرر بـدني أو تعـذيب أو المسـاس بسـلامته بـأي

[1]- انظر المادة 07 من قانون الجنسية الجزائرية.

[2]- أعراب بلقاسم، القانون الخاص الجزائري، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ج2، 2005، ص ص193. 195.

[3]- قانون رقم 11/90 المؤرخ في 21افريل 1990، المتضمن علاقات العمل المتمم بالقانون رقم 29/91 المؤرخ في 21 ديسمبر 1991، جريدة الرسمية، عدد68، 1991.

[4]- انظر قانون رقم 14/90 المؤرخ في 2 جوان 1990، المتعلق بممارسة الحق النقابي، المتمم والمعدل، الجريدة الرسمية ، عدد 23، 1990.

[5]- انظر نص المادة 100 من قانون رقم 155/66 المؤرخ في 8 يونيو 1966، يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم بقانون رقم 22/06، المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، جريدة الرسمية، عدد84، 2006.

شكل من الأشكال.[1] كما نصت المادة 123 من قانون الإجراءات الجزائية " الحبس المؤقت إجراء استثنائي. لايمكن أن يؤمر بالحبس المؤقت أو أن يبقي عليه إلا إذا كانت التزامات الرقابة القضائية غير كافية في الحالات الآتية:

1- إذا لم يكن للمتهم موطن مستقر أو كان لا يقدم ضمانات كافية للمثول أمام العدالة، أو كانت الأفعال جد خطيرة.

2- عندما يكون الحبس المؤقت الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الحجج أو الأدلة المادية أو وسيلة لمنع الضغوط على الشهود أو الضحايا أو لتفادي تواطؤ بين المتهمين والشركاء، والذي قد يؤدي إلى عرقلة الكشف عن الحقيقة.

3- عندما يكون هذا الحبس ضروريا لحماية المتهم أو وضع حد للجريمة، أو الوقاية من حدوثها من جديد.

4- عندما يخالف المتهم من تلقاء نفسه الواجبات المترتبة على إجراءات الرقابة القضائية المحددة لها."

المادة 123 مكرر: (جديدة) يجب أن يؤسس أمر الوضع في الحبس المؤقت على الأسباب المنصوص عليها في المادة 123 من هذا القانون.

يبلغ قاضي التحقيق الأمر المذكور شفاهة إلى المتهم وينبهه بان له ثلاثة(3) أيام من تاريخ هذا التبليغ لاستئنافه.

ويشار إلى هذا التبليغ في المحضر(2)[2]

وكل هذه الضمانات هي لصالح ضمان حقوق المواطنين الجزائريين في محاكمة عادلة تتطابق مع المعايير المقررة لحماية حقوق الإنسان والمواطن.

2 - حقوق المواطن الجزائري المكرسة في قانون العقوبات: نص المشرع الجزائري على تطبيق مبدأ قرينة البراءة أو افتراض البراءة في المواد 107 الى 111 من قانون العقوبات، وهي تلازم المتهم في جميع مراحل الدعوى الجنائية ليس فقط مرحلة التحقيق بل حتى أمام

[1]- انظر المادة 51 مكرر1 من قانون الإجراءات الجزائية.

[2]- انظر المادة 123 مكرر1 من قانون الإجراءات الجزائية .

قضاة الحكم فهي قاعدة عامة ينبغي مراعاتها إلى غاية الفصل في القضية،[1]. كما انه من حق المواطن الجزائري أثناء المحاكمة الجزائية الاستفادة من مبدأ الشك يفسر لصالح المتهم، [2] أي أن الإنسان يفترض أن يكون بريء إلى غاية إثبات العكس، كما نصت المادة 53 على الحق في استفادة المتهم من ظروف التخفيف أثناء تقدير العقوبات الخاصة بالمتهمين وإعطائهم فرصة أخرى لتفادي العقوبات السالبة للحرية وتعويضها بعقوبات سالبة للحرية موقوفة النفاذ .[3]

ومنه فالمشرع الجزائري حقق قفزة نوعية في مجال احترام حقوق وحريات المواطنين الجزائريين عن طريق فرض الرقابة الالكترونية عوضا عن الحبس للمتهم على ذمة التحقيق إلى جانب إقرار مبدأ التقاضي على درجتين في المحاكمات الجنائية وهذان تعديلان الأخيرين يعدان مكسبا جديدا للمواطن الجزائري في تحقيق محاكمة جزائية عادلة. فقد حرص المشرع الجزائري منذ الاستقلال على حماية حق المواطن الجزائري فقطع بذلك مجموعة من الخطوات الإيجابية بإدخال التعديلات على الدساتير الوطنية وقوانين الدولة وهذا رغبة منها في ضمان وحماية مبدأ المواطنة الذي هو ثابت في الدستور والقوانين الجزائرية.

المبحث الثاني

الرقمنة

مع دخول الألفية الثالثة وما تشهده من تطورات كبيرة في الاستخدامات الرقمية وتوسع استعمالاتها من خلال الحياة اليومية للمواطن، أصبح هناك تحدي كبير لدى الدول والحكومات لمواكبة هذه التطورات والتكنولوجيات الحديثة حتى يكون مجال استخدامها في صالح الفرد والمجتمع على حد سواء، وذلك في أطر مسئولة وآمنة وتسهيل الحياة اليومية للمواطن والدولة وترشيد النفقات.

---

[1]– علي احمد رشيدة، الطبيعة القانونية لضريبة البراءة، مجلة منظم المحامين ناحية تيزي وزو، العدد 10، 2014، ص114–115

[2]– دريسي جمال، مساهمة المتهم في تدعيم ضريبة البراءة، مجلة منظم المحامين، ناحية تيزي وزو، العدد10، 2014، ص 132–133.

[3]– انظر نص المادة 53 من قانون رقم 156/66 المؤرخ في 8يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم بقانون رقم 01/14 المؤرخ في 14فبراير 2014، جريدة رسمية، عدد07، 2014.

المطلب الأول

نشأة ومفهوم الرقمنة

تناولنا في هذا المطلب التطورات التي مر بها مفهوم الرقمنة عبر عدة محطات، إضافة إلى أهم خصائص وأشكال الرقمنة ، ثم أهم العناصر التي تعتمدها الرقمنة من خلال أنظمة المعلومات والاتصالات، وصولا إلى إبراز بعض نماذج التحول الرقمي لتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي.

الفرع الأول: نشأة الرقمنة

إن مفهوم الرقمنة يرجع إلى ثورات تاريخية عديدة في مختلف المرافق والمؤسسات المعلوماتية، لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ الخمسينات حسب هرتر من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الالكترونية وكذلك في مجال الفهرسة التعاونية والاعارات المكتبية حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية في جويلية 1994. [1]

وبغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الانترنت باعتبارها فضاء للمعلومات والمعرفة في المكتبات، ليمتد بعدها إلى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى، لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات لتوسيع المعرفة على مختلف الحدود وهذا بعد اجتماع بروكسل 1995 لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي و الثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية، بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية للنازا التابعة لوزارة الدفاع، و شمل هذا المشروع إقامة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1]– نجلاء احمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 20.

[2]–احمد الكبيسي، تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية،االبصرة ، جامعة البصرة ، العراق ، مجلة العربية 300، العدد29، 2008، ص 6.

ثم انتقلت إلى أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها اسم ذاكرة ميموريا، بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية(اكسفورد تاست أرشيف) ومعهد (تولون) للأبحاث العلمية والمؤسسات في المعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو حفظ الإنتاج الفكري الالكتروني لقطاعات نوعية وموضوعية، ليرتبط بعدها بمكتبات العديد من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية.

و نجد أن الرقمنة تطورت مع التحول والتحديات التي عرفتها تقنيات المعلومات والاتصالات وهو ما مكن المكتبات من تدعيم استراتيجيتها لتنمية أدائها، فهذا التطور الهائل للمعلومات والاتصال التي حققته مجالات عديدة نتيجة توظيف البرمجيات والانترنت وصولا إلى المفردات والمصطلحات. أما فيما يكتبه ويقوله الباحثون والمتخصصون في مجال المكتبات الرقمية التي تطور استخدامها في اختزان البيانات الببليوغرافية واسترجاعها وبثها إلى الجهات المستفيدة الأخرى. ومنه تعددت مصطلحات مشابهة مثل المكتبة الافتراضية، المكتبة الالكترونية والمكتبة الرقمية، كلها مصطلحات بقيت غامضة حيث سماها ليكليدر بمكتبة المستقبل وسماها الانكيستر دون ورق ومهما اختلفت التسميات يبقى جوهرها واحد وهو إدخال تطبيقات الحاسوب والشبكات في تنظيم الوثائق وإدارة واسترجاع المعلومات.[1]

هذا التطور لحوالي نصف قرن فهناك تسميات فرضت نفسها على أدبيات علوم المكتبات والمعلومات والمكتبات الرقمية أو الالكترونية أو الافتراضية والتي حصل خلط فيما بينها، ينبغي توضيحه حسب ما تشمله هذه المصطلحات من معاني : إضافة إلى الأشكال المختلفة والإشارات التناظرية التي تشمل كل المواد الرقمية من أصل الكتروني وتتطلب جهاز الكتروني لتصبح مقروءة، لان عبارة الكترونية تشير إلى كيفية عمل الأجهزة الأكثر من أنها صفة للبيانات التي تحويها، وعليه فان المكتبة الالكترونية تتألف من كل الموارد الموجودة في المكتبات التي أدخلت أجهزة الكترونية والتي توجد في المكتبة الرقمية، فالمكتبة الالكترونية هو المصطلح الأعم والأوسع دلالة حيث يشمل كلا من التناظري والرقمي ويضم كل الجهود التي ترمي إلى استخدام أجهزة الكترونية مثل آلات الفيديو وقارئات الميكروفيلم والحاسب، وتشمل أجهزة ومواد الكترونية ورقمية، ورغم شيوع هذه المصطلحات لازالت

[1]–احمد الكبيسي، المرجع السابق،ص 6_7.

تعاني الكثير من الخلط والاضطراب بسبب عدم الاهتمام عدد من المنظرين العرب للكتابة الرقمية والمهتمين بها بتحديد دلالة هذه المصطلحات وضبط حدودها.[1]

الفرع الثاني: تعريف الرقمنة

شاعت في الأدبيات العربية المعاصرة مصطلحات "الكتابة الرقمية" و"الإبداع الرقمي" و"الكتاب الإلكتروني" و"الترقيم"، وغيرها من المصطلحات التي تحيل إلى نمط جديد من الكتابة التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ولتفادي الغموض والخلط بين هذه المصطلحات فيما بينها والوصول إلى مفهوم جامع، يمكن الوقوف على بعض التعاريف المختلفة لمصطلح الرقمنة أو التعريف الرقمي فيما يلي[2]:

أولا- التعريف اللغوي : تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخلط، ويقول ابن منظور "الرقم والترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه، وكتاب مرقوم، أي قد بينت حروفه بعلامتها من التنقيط وقوله عز وجل "كتاب مرقوم" كتاب مكتوب والمرقم القلم .. والرقم: الكتابة والختم .. والرقم: ضرب مخطط من الوشي.. ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خططه.

ثانيا- التعريف الاصطلاحي: يعرف سعيد يقطين الترقيم التناظري النمط بأنه "عملية نقل أي صنف من الوثائق من والى النمط الرقمي، فبذلك تصبح الصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفرا إلى أرقام لان هذا التحول هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بان تصير قابلة للاستقبال والاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية" وهنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلا للمعاينة على شاشة الحاسوب.[3]

هناك مفاهيم أخرى تتعلق بمصطلح "الرقمنة" وذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه، فينظر "تيري كاني" إلى الرقمنة إنها "عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من

---

[1]- احمد الكبيسي، المرجع السابق، ص 7.

[2]- نجلاء احمد يس، مرجع سابق، ص 20.

[3]- احمد فرج احمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، المملكة المتحدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلة دراسات المعلومات ، العدد 4، 2009، ص 11.

(الكتب، والدوريات، والتسجيلات الصوتية، والصور المتحركة،....) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيتات) والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام المعلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية" يمكن أن يطلق عليها "الرقمنة"، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.[1]

وتشير "شارلوت بيرسي" إلى الرقمنة بأنها "منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي".

ويقدم "دوج هودجز" مفهوما آخرا تم تبنيه من طرف المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه "الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل (المقالات، الدوريات، الكتب، المخطوطات، والخرائط....) إلى شكل رقمي".

وبمعنى آخر إن الرقمنة هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي، وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الالكتروني.[2]

غير أن هذا المصطلح يمكن أن يأخذ عدة معاني حسب المجال الذي يستخدم فيه حيث يلاحظ أن الرقمنة تعني:

1- **في الحسابات:** تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.[3]

2- **في سياق نظم المعلومات:**

تحويل النصوص المطبوعة مثل (الكتب والصور سواء كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أوخرائط ...الخ) وغيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرا بواسطة الإنسان أي تناظرية إلى الأشكال التي يقرا فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إشارات

---

[1]- سعيد يقطين، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2005، ص21.

[2]- احمد فرج احمد، مرجع سابق، ص 13.

[3]- نجلاء احمد يس، مرجع سابق، ص 20.

ثنائية وذلك عن طريق استخدام نوع من أجهزة المسح الضوئي عن طريق الكاميرات الرقمية، والتي ينتج عنها أشكال يمكن عرضها على شاشة الحاسب. [1]

3- في سياق الاتصالات بعيدة المدى: فتشير إلى تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية ثنائية. [2]

المطلب الثاني

خصائص و أشكال الرقمنة

يقدم التحول الرقمي فوائد وأشكال عديدة ومتنوعة للطرفين، سواء الحكومة أو القطاع الخاص، حيث يوفر الكثير من الجهد والمال بشكل كبير، كما أن له مميزات كبيرة في تحسين كفاءة العمل والتشغيل، ويساعد في تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين.

الفرع الأول: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية:

أولا- تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الكترونيا متجاورة.

ثانيا- تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.

ثالثا- قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله.

رابعا- قابلية التحرك والحركية: أي انه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال....الخ.

---

[1]-مذكرة ماستر رقمنة الخدمة العمومية ومبدا قابلية المرفق العمومي للتكيف بن دادي هشام و سعيدات عبد القادر معمر جامع ورقلة 2022/2021.

[2]- المرجع نفسه، ص 20.

خامسا- اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

سادسا- تقاسم المهام الفكرية من الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما جعل تكنولوجية المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من اجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.

سابعا- تكوين شبكات الاتصال: تتحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من اجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.

ثامنا- الشيوع والانتشار: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمط مرن.

تاسعا- العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، وهي تسمح لرأس المال بان يتدفق الكترونيا.[2]

عاشرا- التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

حادي عشر- قابلية التحويل: وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.[3]

---

[1]- ومان محمد، البيئة الرقمية دراسة في بيئة الأبعاد السوسيو-تقنية- حالة مديرية الأمن لولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص 97-98.

[2]- بضياف زهير، دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية -رهانات والتحديات تطبيق -خدمتي- في قطاع الموارد المائية، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص بالملتقى الافتراضي الدولي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، نوفمبر 2021، ص 71.

[3]- جمال سالمي، الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة ، دار العلوم للنشر والتوزيع، جامعة عنابة، 2010، ص33.

ثـاني عشـر – اللاتزامنيـة: وتعنـي إمكانيـة اسـتقبال الرسـالة فـي أي وقـت يناسـب المسـتخدم، فالمشارك والغير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

ثالـث عشـر – اللاجماهيريـة: وتعنـي إمكانيـة توجيـه الرسـالة الاتصـالية إلـى فـرد واحـد أو جماعـة معينـة بـدل توجيههـا بالضـرورة إلـى جمـاهير ضـخمة، وهـذا يعنـي إمكانيـة الـتحكم فيهـا حيـث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.[1]

الفرع الثاني: أشكال وفوائد الرقمنة

أولا– **أشكال الرقمنة:** تأخذ الرقمنة أشكالا متعددة منها:

1– الرقمنـة فـي شـكل صـورة: تمثـل مسـاحة كبيـرة مـن حيـث الاسـتعمال فـي التخـزين وتشـمل كـلا مـن الكتـب والمخطوطـات القديمـة وخاصـة فـي دراسـة القـيم الفنيـة لا النصـية، وتشـمل عـدة نقاط تدعى بيكسال وهي فيما يلي:

أ– **أحـادي (1) بايـت لصـورة ابـيض واسـود:** تمثـل ببايـت واحـد بقيمتـين ابـيض واسـود، وهـي طريقـة جـد اقتصـادية مـن ناحيـة الحفـظ وسـهلة التطبيـق علـى الوثـائق الحديثـة وشـديدة الوضـوح وصـعبة فـي التعامـل مـع الوثـائق القديمـة، التـي تعرضـت للرطوبـة والتلـف لقراءتهـا مـن طـرف الماسح الضوئي.

ب– 8 بايـت لصـورة مسـتوى رمـادي: يتطلـب عـدد كبيـر مـن البيكسـال لمسـاحة اكبـر علـى مستوى الذاكرة وهي تحفظ الوثائق القيمة جدا عكس أحادي بايت. [2]

ج– 24 بايـت أو أكثـر لصـورة ملونـة: هـو الأخـر يتطلـب عـدد كبيـر مـن البيكسـال لمسـاحة كبيـرة فـي الـذاكرة، إلا انـه يختلـف عنـه كـون أن كـل 1 بيكسـال يقابلـه فـي الترميـز ثلاثـة ألـوان أساسـية (احمـر، اخضـر، ازرق)، وكـل لـون يرمـز بعـدد معـين مـن البتيـات، وفـي هـذا النـوع حجم الملفات كبيرة جدا مقارنة بالنوعين السابقين.

2– الرقمنـة فـي شـكل نـص: يسـمح بالبحـث داخـل الـنص مباشـرة مـع الوثـائق الالكترونيـة بواسـطة برمجيـة التعـرف الضـوئي علـى الحـروف بدايـة مـن وثيقـة فـي صـورة مرقمـة، التـي تقـوم

[1]– وفاء مرزوق محمد شحيبر، أثر كامل البيانات الحكومية على جودة الخدمات المقدمة في القطاع الحكومي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص28–29.

[2]– سهيلة مهري، المكتبة الرقمية في الجزائر (دراسة للواقع وتطلعات المستقبل)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2005، ص 83–84.

بتحويل النقاط المكونة للصورة إلى رموز وعلامات وحروف مع إمكانية تعديل وتصحيح الأخطاء.

3- الرقمنة في شكل اتجاهي: ويعتمد على العرض باستعمال الحسابات الرياضية خاصة في مجال الرسوم بوجود الحاسب الآلي، وبتحويل من شكل ورقي إلى شكل اتجاهي، وهي عملية طويلة مكلفة، ويعتبر (pdf) شكل اتجاهي يهدف لنشر وتبادل المعلومات المقروءة الكترونيا بشكل يحفظ المادة التي يتم تبادلها وتأخذ الجوانب التالية: [1]

أ- الدقة: بالنسبة لتقنية (pdf) لا يمكن إعادة تنسيقها من قبل القارئ عن طريق برنامج التصفح أو يعيده.

ب- الحجم: الحجم المضغوط (pdf) صغيرة الحجم يساعد على نقلها بسرعة عبر الإنترنت.

ج- التوافقية: يمكن قراءة ملف (pdf) عن طريق أي نظام تشغيل مجانا لأن (pdf) لا يعتمد نظام تشغيل واحد.

د- ميزة الجودة: ملفات (pdf) يحفظ للمستخدم أعلى جودة عند قراءتها، وبتركيز أجزاء من الصفحة دون تأثير الحروف و دون تشويه لشكل الصفحة.[2]

ثانيا- فوائد الرقمنة

للتحول الرقمي العديد من الفوائد الموجهة لتحسين الأداء وجودة الخدمات للجمهور والعملاء للمؤسسات العامة والخاصة وحتى الشركات نذكر منها:

1- الفوائد الاقتصادية: للرقمنة فوائد اقتصادية متعددة لا يمكن حصرها غير انه يمكن ذكر البعض منها على سبيل المثال وليس الحصر

كتوفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة الكترونيا، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالحكومة الالكترونية،مساندة برامج التطوير الاقتصادي، وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي و إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل إدخال

[1]- احمد الكبيسي، المرجع السابق، ص 17.

[2]- سهيلة مهري، المرجع السابق، ص 84.

البيانات، وتشغيل وصيانة البنية التحتية وامن المعلومات ، فضلا عن توحيد الجهود تحت بوابة الكترونية واحدة، بدلا من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية، اضافة الى فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.[1]

2- الفوائد الإدارية

أ- تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي.

ب- القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية. [2]

ج- الشفافية في التعامل وإلغاء الواسطة والمحسوبية والمجاملة.

د- اختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية، والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها.

هـ- تنظيم قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديدة مختلفة تماما عن بيئة الحكومة التقليدية

و- مفهوم إداري جديد يمثل العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود.[3]

3- الفوائد الاجتماعية

أ- إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات.

ب- تسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الالكترونية الكثيرة كالبريد الالكتروني.

ج- تفعيل الأنشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الالكترونية الكثيرة.[4]

---

[1]- مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، 2013، ص 446.

[2]- احمد الكبيسي، المرجع السابق، ص 11.

[3]- مريم خالص حسين، المرجع السابق، ص 446.

[4]- احمد فرج احمد، مرجع سابق، ص 77.

المطلب الثالث

عناصر الرقمنة ونماذجها

غيرت التكنولوجيات الحديثة طرق العمل والتواصل والإنتاج والبيع والاستهلاك باعتبارها ابتكارا حقيقيا في عصر الرقمنة، فقد أعادت تشكيل النماذج الاقتصادية التقليدية وقلبت العادات التي ينبغي أن تصبح من الآن فصاعدا ذات فاعلية وأداء.

الفرع الأول: عناصر الرقمنة

إن الإصلاح المنهجي ضروري لتجسيد الرقمنة، ويترتب عليه إنشاء نظام يسمح للحكومة بتنظيم نفسها وفقا لاحتياجات البلاد ، من خلال تقديم خدمات رقمية سهلة الاستخدام، وآمنة ووطيدة لمواطنيها ولمؤسساتها العمومية والخاصة وذلك من خلال التحديثات الآتية:

أولا- الترميز الرقمي: يعتبر القاعدة الثنائية في مجال الرياضيات حيث يعمل على مسك المعلومة بأشكالها المختلفة (النصوص- الصورة- الصوت) ووضعها على الخط ليتقبلها جهاز الكمبيوتر أثناء عملية معالجتها على شكل معاني جديدة مختلفة عما كانت عليه، وقد تعددت هذه الخدمة التقنية ليتم إرسال المعلومة رقميا وإخضاعها للمعالجة الآلية أيضا. [1]

ثانيا- أنظمة التراسل الرقمي: ونعني به أنظمة التراسل الليزر، وصناعة الألياف البصرية والمضخات البصرية التي تساعد على استعمال أنظمة تراسل بصرية جديدة، حيث تم استخدامها في شبكات النفاذ لما تمتاز به هذه الأنظمة من درجة عالية من الذكاء، تمكن المشغل أو المستخدم لها من التحكم بها وصيانتها واستغلالها بالشكل الأمثل، إضافة لما تمتاز به من مستوى تأمين رفيع.

ثالثا- شبكات النفاذ الرقمي: وهي شبكات تعتمد على الكوابل ومن أهمها جهاز DLS الذي يعتمد على تقنيات الترميز حيث يستخدم في أنظمة التلفزة عن طريق خط مشترك ذو جودة عالية، وجهاز المحمول (modem) وتعد كلمة "Modem" اختصار لكلمتي "Modulator و Demodulator" وتعنيان بالعربية المعدل ومزيل التعديل ووظيفتها تتلخص بتحويل

[1]-عبير الرحباني، الإعلام الرقمي (الالكتروني)، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 52.

الإشارات الرقمية المعبرة عن الصوت المنقولة والتي تمثل مخرجات جهاز الإرسال الرقمي إلى إشارات تناظرية يمكن نقلها عبر الخطوط التلفزيونية السلكية، بحيث تسمح هذه التقنيات في عملية التبادل. [1]

رابعا- أنظمة التحويل: حيث تعتمد هذه الأنظمة على آليات مراقبة ذات جدوى عالية تؤمن التقارب بين المعلومة المرسلة والمعلومة المستقبلة، لما تمتاز به من سرعة كبيرة في تدفق المعلومات.

خامسا- شبكات الهاتف المحمول: وتعرف بشبكات الجيل الثالث الذي يشهده القرن الحادي والعشرين، حيث تعتمد استخدام عملية ترميز أحادية لكل مكالمة وبسرعة عالية تصل إلى 2 ميغا بايت في الثانية.

سادسا- تقنيات البث الإعلامي: وهي مرحلة وصلت إليها التطورات في السنوات الأخيرة بدمج الشبكة العنكبوتية بشبكات الكوابل التلفزيونية وغيرها، لتحقيق الإرسال الرقمي الذي يوفر خدمة التلفزة التفاعلية كنقل البرامج المتلفزة وتسجيلها رقميا وخدمة الفيديو.[2]

الفرع الثاني: نماذج الرقمنة

التحول الرقمي هو دمج التكنولوجيات الرقمية في جميع مجالات الأعمال، ينتج عنه تغييرات أساسية في الطريقة التي تسير بها الأعمال الإدارية أو التجارية أو غيرها من الأعمال، وتستخدم الإدارات هذه العملية لإعادة تشكيل أعمالها لتكون أكثر كفاءة.

أولا- النموذج الفني THE Technical Model

حيث يتم تحويل المنظمات التقليدية إلى المنظمات رقمية باستخدام بحوث العمليات وعلوم الحاسب وعلم الإدارة دون التركيز على الجوانب السلوكية للمنظمة، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة المقاومة ورفض التطبيقات الالكترونية في اتخاذ القرارات. [3]

---

[1]- احمد الكبيسي، المرجع السابق، ص 12.

[2]- عبير الرحباني، المرجع السابق، ص 52.

[3]- فريد النجار، دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو المنظمات الرقمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2004، ص 199.

ثانيا- النموذج السلوكي The Behavioral MODEL

وهنا يتم التركيز على المتغيرات السلوكية الفردية والجماعية والتنظيمية والبيئة عند تحويل المنظمة التقليدية إلى منظمة رقمية ومن ثم نقل أهمية اتخاذ القرارات رقميا.

ثالثا- النموذج الفني الاجتماعي The Sociotechnical

حيث يؤخذ في الاعتبار درجات التفاعل الفني والتنظيمي عند عمليات التحويل والذي يركز على استراتيجية الأعمال والبرمجيات اللازمة لتفعيل الحاسبات وقاعدة البيانات والاتصالات.

رابعا- نموذج المشاركة في المعلومات Information artnership

يعتمد على اشتراك المؤسسة في احد شبكات المعلومات المحلية أو الدولية أو الاعتماد احد شركات المعلومات في توفير الخدمة بالمشاركة.

خامسا- نموذج تحليل القوى التنافسيةModel The Competitive Force

يعتمد على بناء نظم المعلومات متكاملة لدعم التحليل الرباعي وعلى التخطيط الاستراتيجي للمنظمة، حيث يسعى إلى تعظيم نقاط القوى التنظيمية وتقليل نقاط الضعف وذلك للسيطرة على الفرص البيئية ومواجهة التحديات العالمية والمحلية.

سادسا- نموذج إدارة الأصول الرقمي Digital Asset Management

والذي يعتمد على مجموعة من الشركات المعلومات والاتصالات بدلا من شركة واحدة في إدارة الملفات الرقمية.

سابعا- نموذج التحول التدريجي: The Multistage Transformation Model

يعتمد هذا النموذج على القدرات المالية للمؤسسات للتحول من النموذج الورقي إلى النموذج الرقمي، ولا يعتمد هذا النموذج على دراسات جدوي تحليلية أو قياس الاحتياجات الرقمية مسبقا، ويخضع هذا النموذج لمشكلات تقادم الحاسبات وصعوبة تحديث البرمجيات.[1]

ثامنا- نموذج التحول الاستراتيجي: The Strategic Transformation Model

يعتمد هذا النموذج على التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة واعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات احد ركائز المركز التنافسي للمؤسسة ومن ثم يتم تحديد مركز المؤسسة في الصناعة المحلية والعالمية والقناعة أن المنافسة بالوقت هي احد وسائل تحقيق الأهداف.

[1]-فريد النجار، المرجع السابق، ص 199-200 .

تاسعا- نموذج التحول الديناميكي :The Dynamic Tranformatiom Model

يحقق هذا النموذج الاستخدام الفعال لعلاقة المؤسسة بالمتغيرات البيئية وكذلك التقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات فالتفاعل والتكامل والتنسيق بين احتياجات المؤسسة وتأثيرات البيئة والتقدم في تكنولوجيا المعلومات هي أساس هذا النموذج. [1]

عاشرا- نموذج تنظيم التطوير: The Organizational Develoment Mode

يعتمد هذا النموذج على التحول العضوي للمنظمات لاستقبال التحول للمنظمة الرقمية من خلال التعلم والتدريب التحويلي بدلا من فرصة حلول جامدة تقلل من فرص النجاح.

حادي عشر- نموذج المثالية : The Optimization Model

يعتمد هذا النموذج على البحث عن الحلول المثالية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل المنظمة إلى منظمة رقمية ويعتمد هذا النموذج في عمليات المحاكاة، الاختبار قبل التنفيذ الفعلي، مع محاولة ضغط التكاليف والبحث عن النتائج مثال ذلك التخصيص العلمي للموارد الرقمية والقضاء على الأعطال والإحلال الدوري والضيافة المانعة والتطوير المستمر في البرمجيات. [2]

ثاني عشر- نموذج التكلفة والمكاسب Cost-Benefit Analysis Model

تلجأ بعض المؤسسات إلى مقارنة تكاليف التحول لمؤسسة رقمية بالمكاسب المتوقعة من اقتناء منظومات المعلومات حيث يتم الرفض أحيانا في حالة زيادة التكلفة.

ثالث عشر- نموذج التحويل المتكامل : The Instegrated Transformation Model

ويقوم هذا النموذج على فلسفة المنظومات والرغبة في التحول المتكامل لجميع الإدارات، ومن ثم تسعى إدارة تكنولوجيا في المستويات التنظيمية لبناء المنظمة الرقمية، والى الربط بين التغيير في منظومة الأعمال والتحديث في منظومة الإدارة الالكترونية، وتشمل الحاسبات والبرمجيات والشبكات وقاعدة البيانات ونظم المعلومات والانترنت.

---

[1]- احمد الكبيسي، المرجع السابق، ص 26.

[2]- فريد النجار، المرجع السابق، ص 199-200 .

رابـع عشـر – نمـوذج التحويـل الاسـتئجاري The Information Communication Technology Model

وتقـوم بعـض المؤسسـات اليـوم بالاعتمـاد علـى شـركاء الحاسـبات والبرمجيـات وتحليـل الـنظم فـي إدارة منظومـة المعلومـات والاتصـالات بهـا، وتعتمـد فلسـفة التحويـل علـى ان خبـرة شـركات التكنولوجيا وخبرة المستخدم من خلال النظم وتحليل المعلومات التكنولوجية المتخصصة .[1]

خـامس عشـر – نمـوذج فـي المشـاركة: The Infomation Communication Tchnology Model

ويعتمـد هـذا النمـوذج علـى أهميـة الـربط الشـبكي لتكنولوجيـا الاتصـالات والمعلومـات لتحقيـق الفائـدة مـن الانترنـت لـدعم القـرارات والسياسـات، ويقـوم علـى قيـاس المراكـز التنافسـية للشـركات إدخـال التحـديث المسـتمر فـي منظومـة الاتصـالات والمعلومـات وفـق اتجاهـات المنافسين. [2]

إن دخـول الرقمنـة كتقنيـة حديثـة بهـدف تحسـين الخدمـة العموميـة، يمثـل اسـتراتيجية يمكـن مـن خلالهـا تحقيـق نتـائج ايجابيـة وهـو ماتقتضـيه التطـوير الحقيقـي لمفهـوم الرقمنـة كأحـد متطلبـات الحداثـة والتطـور مـن جهـة، والخدمـة العموميـة مـن جهـة أخـرى فـي فضـاء يتسـم بـالتحولات والتطـورات السـريعة، فـي علاقـة تفاعليـة بـين الرقمنـة والخدمـة العموميـة وبالتـالي للوصـول إلـى مفهـوم اصـطلاحي موحـد للرقمنـة والخدمـة العموميـة، يرجـع لمـدى التطبيـق الفعلـي لمشروعات الرقمنة لتطوير الخدمات الرقمية.

أصـبح موضـوع الرقمنـة نقطـة تحـول ينظـر مـن خلالـه لمفهـوم الخدمـة العموميـة، نتيجـة التطـورات الكبيـرة فـي الخـدمات المقدمـة للمـواطن مـن قبـل المنظمـات والمؤسسـات الحكوميـة، بعـد دخـول الرقمنـة كآليـة حديثـة تسـاهم فـي تحسـين وترشـيد الخدمـة العموميـة، وبالتـالي أصـبحت مفـاهيم الخدمـة العموميـة والرقمنـة تشـمل عـدة جوانـب متكاملـة، مـن أسـاليب عمـل وتنـوع العنصـر البشـري وتكنولوجيـا حديثـة تتكيـف ومتطلبـات البيئـة المحيطـة، وتسـاير التحـولات التكنولوجيـة المتطـورة ، وبالتـالي فـان علاقـة الرقمنـة بالخدمـة العموميـة ليسـت مجـرد مفـاهيم

[1]– فريد النجار، المرجع السابق، ص 200.

[2]– احمد الكبيسي، المرجع السابق، ص 45.

تتطلب الاستجابة للمستجدات المحيطة بهم، وإنما تواجه التحديات الكبيرة، التي تحول دون الوصول إلى ضبط مختلف الجوانب، التي ينظر من خلالها إلى تصور واضح يشمل كل الأعمال والأنشطة الموجهة للمواطن، والإدارة والمؤسسات المختلفة. [1]

[1]– فريد النجار، المرجع السابق، ص 200.

خلاصة الفصل

مادام الإنسان يعمل ويفكر، إذ كل شيء في هذا العالم يتغير، عاداتنا، تقاليدنا، قيمنا، كيف لا ونحن نعيش في عصر اختزلت فيه حدود الزمان والمكان في ضغطة زر على الحاسوب، أو ما يسمى بالعصر الرقمي، إذ أدى إلى استخدام التكنولوجيا في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، خاصة وان التكنولوجيا أصبحت متاحة للجميع دون استثناء وفي كل المجالات الحياتية، إلاأن الاستخدام المستمر للتكنولوجيا الرقمية من دون رقابة قد يولد جيلا عالميا لا ينتمي لمجتمع محدد، الأمر الذي ينعكس على مفهوم المواطنة، وينتقل من نسبة الانتماء التاريخي والثقافي والحضاري إلى العالم الرقمي، كما أن هذا الأخير يحتاج من اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الوقاية والحماية والأمان للأفراد ويكون ذلك عبر عمل نسخ احتياطية من البيانات وتثبيت برامج مكافحة للفيروسات والاختراق وغيرها من الإجراءات في العالم الرقمي، فالمواطن الرقمي المسؤول لابد له من أن يتخذ الاحتياطات الأمنية لحماية بياناته وخصوصيته من أي غزو خارجي، وبهذا أصبحت المواطنة الرقمية حاجة ضرورية في جميع المجتمعات على حد سواء، ولاسيما في أوقات الأزمات، مثل جائحة كورونا أصبح تعاملنا عن بعد وبأدوات تكنولوجية، وبالرغم من الآثار السلبية لها إلا انه بفضل التكنولوجيا استطاعت البشرية من مواكبة الحياة بالرغم من وجود أزمة ليس لها وقت معلوم من انتهاء وجودها.

الفصل الثاني

المواطنة الرقمية – رقمنة الحالة المدنية نموذجا –

الفصل الثاني

المواطنة الرقمية – رقمنة الحالة المدنية نموذجا –

في إطار توجه الجزائر نحو عصر المعلومات ومواكبة التطورات الحاصلة لترقية وظائف المؤسسات الحكومية ومنظمات الخدمة العمومية، تبنت إحداث سلسلة من التغيرات على وظائفها التقليدية في ظل التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضمن أنشطتها الخدمية، من اجل التجسيد الفعلي للتحول نحو مفهوم الحكومة الرقمية ومن ثمة الخدمات العامة الرقمية الالكترونية بحثا عن سبيل لترشيد الخدمة العمومية وعصرنتها من خلال استحداث تقنيات الرقمنة.هذه التغييرات داخل القطاعات العمومية حول تطبيقات الخدمة العامة الرقمية.

ونظرا لان نظام الحالة المدنية يكتسي أهمية بالغة الأثر، حيث يضم قواعد تنظم التواجد القانوني للفرد وتعتمد على أهمالأحداث المميزة لحياته لذلك يبقى الفرد في حاجة إلى خدمات مصلحة الحالة المدنية طيلة حياته القانونية، ولإنشاء نظام الحالة مدنية تتطور ينبغي وضع مخططات للقضاء على الظواهر السلبية وفق معطيات تتماشى مع تطلعات المجتمع ولهذا تطرقنا إلى التعديلات التي أدرجها المشرع الجزائري بموجب قانون 14/08 وآثارها، وأهم ما يميزها هو استحداث السجل الآلي الوطني كوسيلة عصرية تستخدم في استخراج وثائق الحالة المدنية مما أسهم في تحسين الخدمة العمومية ولكن على الرغم من هذا لازالت هناك نقائص كثيرة من ناحية تفعيل هذه التعديلات، وهذا ما استدعى تسليط الضوء عليها و دراستها خاصة من خلال النظام القانوني للمواطنة والرقمنة بالجزائر ثم تسليط الضوء على رقمنة الحالة المدنية في ظل القانون 03/17 آخر تعديل بشكل خاص وتطبيقي.

المبحث الأول

المواطنة الرقمية

تهدف المواطنة الرقمية إلى إيجاد الأساليب والطرق والأنظمة المثلى لتوجيه وحماية جميع مستخدمي التكنولوجيا وذلك بتحديد من البداية الأمور الصحيحة والخاطئة في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، لتشكل جدار حماية لجميع الأفراد، وتعني مزيج من المهارات الفنية والاجتماعية والفكرية التي تجعل الفرد ناجحا في تسخير التكنولوجيا ومهارات التواصل واستخدامها بأمان في عصر المعلومات للاستفادة القصوى منها عمليا واجتماعيا وروحيا لتعظيم فرص نجاحه، ونجاح مجتمعه ودولته، وهي أكثر من مجرد أداة تعليمية بل هي وسيلة لإعداد جيل واعي بمخاطر وايجابيات تكنولوجيا إعداد جيدا من أجل مجتمع تكنولوجي رقمي صحي، وقد غير العالم الرقمي الذي نعيش فيه من طرق عملنا وتعاملنا في حياتنا وعلى ضوء ذلك سنفصل أكثر في مفهوم المواطنة الرقمية في هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المواطنة الرقمية

تضيف التكنولوجيا الرقمية كل يوم مجموعة من الانجازات الجديدة إلى رصيدها، تبقى هذه الإضافات تبقى خاضعة لمجموعة من القيم الأخلاقية والقيود عند استخدامها وذلك لأجل الاستفادة القصوى منها، حيث أن طبيعة التكنولوجيا الرقمية المتسارعة هي من تفرض ضرورة وجود قيم وقواعد أخلاقية تتحكم في التعاملات الرقمية للأفراد مثل نشر كيفية الاستخدام الأمثل و الآمن لهذه التكنولوجيا ، و سنفصل أكثر في نشأة وتعريف المواطنة الرقمية. [1]

الفرع الأول: نشأة المواطنة الرقمية

المواطنة الرقمية كمفهوم وكممارسة غربية المنشأ، تعكس جذورها التطور التاريخي والاجتماعي الغربي، قد اكتسب هذا المفهوم معان مختلفة نظرا لارتباطه بتطور الجماعة السياسية والبناءات الاجتماعية داخلها لهذا يعتبر الفكر الليبرالي الغربي من أكثر الاتجاهات إسهاما في إثراء ودراسة مفهوم المواطنة. ولقد شكلت وسائل الإعلام والاتصال منبرا تتمثل

[1]– لصلح عائشة، مبني نور الدين، المواطنة الرقمية عندما تصبح مواقع التواصل الاجتماعي فضاء نقاش عمومي، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 11، 2015، ص 330.

فيه قيم المواطنة من خلال توظيف إمكانيات هذه الأخيرة لبناء مفهوم المواطنة، ومع تطور هذه الوسائل شكلت سماء مفتوحة تطلعنا على العالم لحظة بلحظة داخل بيئة إعلامية وتواصلية جديدة، في معادلة حياتية داخل عالم افتراضي تحكمه التقنية بوسائطها المتعددة.[1]

لقد أصبح للثورة الرقمية دورا في تسهيل عملية التواصل مع المسؤولين وصناع القرار والسياسات العامة وعليه تحول الفرد في هذا الفضاء الرقمي من شكل مواطن عادي إلى مواطن رقمي، وتحولت معه مواطنته من عادية إلى رقمية، وعليه فان مصطلح المواطنة الرقمية ولد أثناء محاولة البحث عن السياسات الناجحة الوقائية والتحفيزية ضد أخطار التكنولوجيا والثورة الرقمية الجديدة، فأصبحت بذلك المواطنة الرقمية والشعور بحب الوطن رقمي والتعبير عن الولاء إلى المجموعة بواسطة اعجابات وتعليقات، والدفاع عن مصالح الدولة من خلال– التنديد الرقمي– والنشر عبر الفضاءات الالكترونية التفاعلية.[2]

فالمواطنة الرقمية كمفهوم جديد في التربية الرقمية يهدف إلى إيجاد طرق وأنظمة مثلى لتوجيه وحماية المواطنين مستخدمي التكنولوجيا، لخلق مواطن رقمي صالح يحب وطنه ويسعى لخدمته ويفكر في مصلحته.[3]

الفرع الثاني: تعريف المواطنة الرقمية

تعرف بأنها:" شكل من أشكال الهوية الاجتماعية التي يشترك فيها كافة أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو أسلوب الحياة، وتنطوي على عدد من الحقوق والواجبات هي ممارسة قيم المواطنة الايجابية عبر الوسائل الالكترونية مثل وسائل التواصل الاجتماعي."[4]

---

[1]– لصلح عائشة، المرجع السابق، ص 330.

[2]– حاج بشير جيدور، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة، مجلة دفاتر سياسية،جامعة ورقلة ، العدد 15، 2016، ص 703.

[3]– عيشة بوختالة، دور الإعلام الجديد في دعم ثقافة المواطنة، الثورة المصرية 25 جانفي 2011نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر،2017/ 2018، ص 57.

[4]– روان يوسف السيلحيات، روان فياض الفلوح، خالد علي السرحان، درجة الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية لدى طلبة مرحلة البكالوريوس في كلية العلوم التربوية بجامعة الأردنية، دراسات العلوم التربوية، المجلد 45، العدد03، 2018، ص 21.

تعرف أيضا بأنها:" قواعد السلوك المعتمدة في استخدامات التكنولوجيا المتعددة مثل استخدامها من أجل التبادل الالكتروني للمعلومات والمشاركة الالكترونية الكاملة في المجتمع وشراء وبيع البضائع عبر الانترنت وغيرها". [1]

كما تعرف بأنها: "مجموعة من القواعد والضوابط السلوكية والأخلاقية والقانونية التي يحتاجها الفرد عند التعامل مع التكنولوجيا الرقمية لكي يحترم نفسه ويحترم الآخرين".[2]

ومنه يمكننا القول بأن المواطنة الرقمية هي مجموعة المعايير والمبادئ التي يجب على الفرد أن يحرص عليها أثناء تفاعله مع غيره باستخدام الأدوات والوسائط الرقمية كما تعبر عن الاستخدام المسؤول والأخلاقي والآمن من جانب الأفراد والمواطنين في المجتمع الافتراضي.

المطلب الثاني

مراحل ومبادئ المواطنة الرقمية

لكي تتضح المواطنة الرقمية لدى المجتمع بصورة عامة وطلبة العلم بصورة خاصة، فإنها تمر بعدة مراحل، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم هدا المطلب إلى فرعين، الأول مراحل المواطنة الرقمية والفرع الثاني مبادئ المواطنة الرقمية.

الفرع الأول: مراحل المواطنة الرقمية

تمر بعدة مراحل هي:

أولا– مرحلة الوعي: بتنمية وعي المتعلمين بالتكنولوجيا وما لها من آثار عليهم وعلى الآخرين، وذلك لتجنب عديد من المشكلات نتيجة قلة الوعي، وتتضمن هذه المرحلة جملة من النقاط يمكن الاسترشاد بها وهي الفهم بمعنى تنمية القدرة على تحديد الاستخدام المناسب وغير المناسب للتكنولوجيا، وذلك عن طريق فهم طبيعة السلوك المقدم عبر التكنولوجيا والنتيجة المترتبة على القيام به استنادا لمساعدة محاور المواطنة الرقمية في

[1]– ناصر محمد عبيد الساعدي، هناء علي الضحوي، المواطنة الرقمية إستراتيجية تعزيز المواطنة والاعتدال باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمواجهة التحديات والتطرف التكفير في دول مجلس تعاون الخليجي جائزة الامير خالد الفيصل للاعتدال ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، 2018، ص 21.

[2]– محمد فتحي فكري الصادق، دور الجامعة في تحقيق أبعاد المواطنة الرقمية لدى طلابها في ضوء التحديات المعاصرة، مجلة كلية التربية، ببنها، العدد 120، 2019، ص 29–30.

تحديد مناسبة السلوك من عدمه، والفعل هنا يتم توظيف التكنولوجيا بصورة مناسبة استنادا إلى ما تمت معرفته ونقاشه من كل من مرحلتي الوعي والفهم، والفعل يمثل المقدرة على الاستخدام الفعلي للتكنولوجيا وفهم آثار ذلك على نفسك وعلى الآخرين وهي من أهم المسائل في المواطنة الرقمية التي يمكن عبرها تنمية قدرة المتعلم على اتخاذ القرار المناسب استنادا للمعايير وما يترتب على ذلك، والتشاور هي المرحلة التأملية للاستخدام السابق للتكنولوجيا ومدى مناسبته، إذ من الضروري أن يحدد المتعلم ما إذا كانت استخداماته صحيحة أم خاطئة حتى يكرر الخطأ مرة أخرى وذلك بالتأمل في مدى رضاه عن أفعاله ونتائجها، وما إذا كانت لها آثار سلبية على الآخرين، وهل كان يفكر مسبقا وهو يمارس هذه السلوكيات في ضرورة تغييرها مستقبلا، وهل يهتم فعلا بالمحاور التسعة للمواطنة الرقمية ويبحث لتطوير نفسه في كل مجال منها.[1]

ثانيا– مرحلة الممارسة المواجهة: وتعني المقدرة على استخدام التكنولوجيا في مناخ يشجع على المخاطرة والاكتشاف، وبما يمكن من إدراك ما هو مناسب من الاستخدامات التكنولوجية وما هو غير مناسب لاستخدام.

ثالثا– مرحلة النموذج وإعطاء المثل والقدوة: وتعني هذه المرحلة تقديم نماذج إيجابية مثالية حول كيفية استخدام وسائل التكنولوجيا في كل من البيت والمدرسة والعمل حتى تكون تلك النماذج المحيطة بالعامة والطلبة من آباء ومعلمين نماذج للقدوة الحسنة يمكن أن يتخذها الآخرين قدوة لهم أثناء استخدامهم للمواطنة الرقمية.

رابعا– مرحلة التغذية الراجعة وتحليل السلوك: في هذه المرحلة يتاح للجميع فرض مناقشة استخداماتهم للتقنيات الرقمية ، وصولا لمرحلة امتلاك المقدرة على نقد وتمييز الاستخدام السليم للتكنولوجيا داخل الغرفة الصفية أم خارجها عبر التأمل الذاتي لممارساته.[2]

الفرع الثاني: مبادئ المواطنة الرقمية

إن للمواطنة الرقمية عدة مبادئ تستند إليها ويجب العمل بها حتى تحظى بوصف يضفي عليها السلامة من أهمها:

---

[1]–هادي طوالبة، المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، جامعة اليرموك، المجلد 13، العدد 33، 2017، ص 292.

[2]– هادي طوالبة، المرجع السابق، ص 292.

أولا– المساواة الرقمية: لابد لها من توفير البنية التحتية بالتساوي بين جميع المستخدمين، وتوفير البنية التحتية من أولى أولويات الدولة الوطنية، فتوفير الحقوق الرقمية المتساوية ودعم الوصول الالكتروني هما عماد المساواة الرقمية، ومن ثم فان الإقصاء الالكتروني يجعل من العسير تحقيق النمو والازدهار، إذ أن المجتمع يستخدم هذه الأدوات التكنولوجية بزيادة مستمرة، وينبغي أن يكون هدف المواطن الرقمي هو العمل على توفير وتوسيع الوصول التكنولوجي أمام جميع الأفراد محدودا، ولابد أن يتنبه المستخدمون إلى أن الوصول الالكتروني قد يكون محدودا عند بعض الأفراد، ومن ثم لابد من توفير موارد أخرى حتى نصبح مواطنين منتجين، وأيضا أن نتحلى بالالتزام من أجل ضمان توفير آليات وتقنيات الوصول الرقمي إلى الجميع بلا استثناء.[1]

ثانيا– الديمقراطية الرقمية: هناك اتفاق في المجتمع البشري على أن الديمقراطيات القائمة الليبرالية منها كما الشعبية والتمثيلية منها والمفروضة قسرا من فوق أصبحت بعيدة عن استيعاب قيم التشاركية أو المساهمة أو استقطاب الجماهير، وهذه الأخيرة لم تعد ترضى بأن تبقى مجرد بطاقة انتخابية، يدلي بها بين الحين والآخر لفائدة هذا الحزب أو ذاك بزمن محصور، سرعان ما ينقضي لتنقطع فيما بينهما طيلة ما بين الفينتين، فالديمقراطية الرقمية تنقل فضاء الانتخاب والمشاركة في القرار من الصندوق إلى الشبكة، فهي تقدم الطريق الأسهل للمواطن لمساءلة ممثليه عبر التواصل الالكتروني، كما تتيح الديمقراطية المعلومة وتوفيرها للجميع بالتساوي. [2]

ثالثا– الحقوق والمسؤوليات الرقمية: الدولة تحدد ما لمواطنيها من حقوق وواجبات في دساتيرها، كذلك توجد حزمة من الحقوق التي يتمتع بها المواطن الرقمي، إذ يتمتع الأخير بحقوق الخصوصية، وحرية التعبير وغيرها، ولابد من دراسة ومناقشة الحقوق الرقمية الأساسية حتى يتسنى فهمها على النحو الصحيح في ظل العالم الرقمي، ومع هذه الحقوق تأتي الواجبات أو المسؤوليات، فلابد أن يتعاون المستخدمون على تحديد أسلوب استخدام

[1]–تامر المغاوري الملاح، المواطنة الرقمية (تحديات وآمال)، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 26.
[2]– لصلح عائشة، المرجع السابق، ص 332.

التكنولوجيا على النحو اللائق، وبهذا فإن الحقوق والواجبات بمثابة وجهان لعملة واحدة، فلابد من تفعيلهما معا حتى يصبح كل مواطن رقمي، مواطنا منتجا ومشاركا فعالا.[1]

رابعا– ثقافة المواطنة الرقمية: تتيح المواطنة الرقمية للمواطن أن يصبح منتجا للثقافة بحيث تسهل عليه أن ينوع من مدخلاته الإبداعية الشخصية باستعمال التكنولوجيات الرقمية الحديثة، وان يدلي برأيه في أي منتوج ثقافي آخر بل أن يقدم للناس منتوجه الخاص سواء كان فيلما قصيرا في اليوتيوب، أم معرضا تشكيليا ينزل لوحاته في وسائل التواصل الاجتماعي أو مدونة إبداعية يدعو الناس إلى قراءته الكترونيا[2] .

وبهذا فان الفعل الثقافي يتجاوز الحدود التي كانت يدعو الناس إلى قراءته تحد من انطلاقته، وصار فعلا عام تشترك فيه أغلب الفئات الاجتماعية دون وصاية من هذه الجهة أو تلك، وامتلك عافيته الفكرية بعيدا عن كل الدعوات الأصولية التي تحاول تدجينه، ومكن الناس من الإحساس بقدراتهم على أن يكونوا فاعلين مثقفين بامتياز، أي منتجين وموزعين ومستهلكين في الوقت نفسه، وأن تكون الصناعة الثقافية لديهم صناعة حرة لا تخضع إلا للاتجاهات الجمالية ولمدى قدرتها على جلب انتباه المستهلكين في أي مكان من الأرض، فتحمل المواطنة الرقمية في معطياتها إذا ما تم التعامل معها استنادا للمبادئ القانونية لمجتمع جديد تسوده الحرية والعدالة والسيادة والثقافة المدنية.[3]

المطلب الثالث

عناصر المواطنة الرقمية

تشمل تسعة عناصر تساعد في تعزيز السلوك الأخلاقي المسؤول عن إعداد مواطن رقمي صالح نوضحها فيمايلي:

الفرع الأول: الوصول الرقمي

أي المشاركة الالكترونية الكاملة في المجتمع مع إتاحة القدرة للجميع في المنازل والمدارس للوصول لجميع الأدوات والمصادر، والانخراط في المجتمع الرقمي وأجراء استطلاع رأي للمستفيدين حول مدى إمكانية الوصول للحاسب والانترنت في المنزل، وتوفير

[1]– تامر المغاوري الملاح، المرجع السابق، ص 26–27.

[2]– لصلح عائشة، المرجع السابق، ص 330.

[3]– تامر المغاوري الملاح، المرجع نفسه، ص 27.

خيارات ورقية ورقمية للمستهدفين ليتلاءم مع إمكانيات وصولهم، والوصول المتكافئ للتكنولوجيا لجميع الأشخاص والمنظمات، وتقديم تسهيلات للأشخاص ذوي الظروف الاقتصادية وذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير الوصول للتقنية عبر مصادر وأجهزة ذات جودة عالية وتوفير محتوى تقني مناسب وذو صلة وتشجيع المعلمين على استخدام التكنولوجيا في صفوفهم وتوفير مختبرات الحاسوب المفتوحة لتقليل الفجوة الرقمية بين الأفراد.[1]

ويعني الوصول الرقمي السماح بالمشاركة الكاملة في المجتمع التكنولوجي في مجال التعليم، إذ أن المواطنة تتطلب المشاركة في المجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية والاجتماعية، لكي يكون لأعضاء المجتمع قيمة ومعنى، وهذا يعني إن التكنولوجيا يجب أن تكون متاحة بالتساوي لجميع المتعلمين في جميع المؤسسات التعليمية بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي، ويعد الوصول الرقمي من العناصر الأساسية لفهم المواطنة الرقمية.[2]

الفرع الثاني: التجارة الرقمية

وتعني بيع البضائع وشراؤها عبر التقنيات الرقمية مع توفير المعرفة والحماية لعملية الشراء والبيع في العالم الرقمي، واستخدام محركات البحث لإيجاد أفضل العروض في الشراء والتعرف إلى طرق كشف سلامة المستهلك في عملية البيع والشراء، وتعني أيضا الوعي بعمليات الدفع والاستلام للأموال، وتعد التجارة الالكترونية اليوم من أهم العناصر التي يحتاجها الفرد نظرا لازدياد جوانب التسويق و التجارة عبر الانترنت وانتشارها في جميع أنحاء العالم، وتعد المدرسة الرقمية الميدان الملائم لتعلم أساسيات التجارة الرقمية لدى الأفراد حتى لا يقعون في عمليات الاحتيال على الشبكة الالكترونية.[3]

---

[1]– محمد يونس محسن الشويلي، مستوى الوعي التكنولوجي لدى معلمي الدراسات الاجتماعية في مديرية التربية إربد الأولى وعلاقته بالمواطنة الرقمية، رسالة ماجستير ، كلية علوم التربية، جامعة آل البيت، إربد، 2018، ص 33.

[2]– أمل سفر القحطاني، مدى تضمن قيم المواطنة الرقمية في مقرر تقنيات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، العدد 26، 2018، ص 63.

[3]–هناء حسن أحمد شاقورة، دور معلمي مرحلة الثانوية بمحافظات غزة في تعزيز المواطنة الرقمية لمواجهة ظاهرة التلوث الثقافي لدى الطلبة وسبل تفعيله، رسالة ماجستير ، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2017، ص24–25.

الفرع الثالث: محو الأمية الرقمية

وتعني عملية تدريس وتعليم ما يتعلق بالتقنية واستخدامها وكيفية عملها بهدف الاستفادة منها بأكثر من طريقة ملائمة، وكذلك تعني التحقق من دقة وصحة المعلومات وتقييم المصادر المختلفة في الشبكة العنكبوتية، وكشف وتطوير أنماط التعلم على الشبكة العنكبوتية والتعلم عن بعد، وتوفير محتوى رقمي دقيق ذو صلة بمجالات تعليمية متنوعة، وان محو الأمية الرقمية هي من أهم العناصر الأساسية التي يجب التركيز عليها، فإذا كان لدينا أمية رقمية بنسبة عالية فما الفائدة إذا من توفير التقنيات المختلفة.[1]

الفرع الرابع: اللياقة الرقمية

يطلق عليها بالإتيكيت الرقمي أو السلوك الرقمي، وتعني معايير الكترونية للسلوك أو الإجراء، وأن يتمثل الفرد المسئولية الذاتية في العالم الرقمي بحيث يضع لنفسه معايير محددة للسلوك الرقمي الحسن، وقيم ومبادئ خاصة به ينفذها ويتبعها أثناء التعامل مع التقنيات الرقمية، أي يكون صاحب الاتيكيت رقمي يتصرف برقي وتحضر، واللياقة الرقمية يطلق عليها المسؤولية الاجتماعية في الأعمال والأفعال، وهي تتضمن مجموعة من القوانين التي تمثل أخلاقيات هذا المجتمع، والتي يعد العدول عنها بمثابة ارتكاب لمخالفات وجرائم تعرض الأفراد تحت طائلة القانون.[2]

الفرع الخامس: القانون الرقمي

هي تلك القوانين في المجتمع الرقمي التي تعالج مسألة الأخلاقيات الرقمية، لفضح ومعاقبة الاستخدام غير الأخلاقي للتكنولوجيا أو ما يسمى بالجرائم الرقمية، لحماية حقوق الفرد وتحقيق الأمن والأمان له رقميا، إذ توجد قوانين عدة سنها المجتمع الرقمي لابد من الانتباه لها، وكل مخالف يقع تحت طائلة هذه القوانين مثل اختراق معلومات الآخرين أو سرقة بياناتهم أو نشر الفيروسات وغيرها من الجرائم الالكترونية ، فالقانون الرقمي يعالج أربع قضايا أساسية: حقوق التأليف والنشر، والخصوصية، والقضايا الأخلاقية، والقرصنة،

[1]–محمد خميس العجمي، المحاور السبعة في المواطنة الرقمية، دون مكان، دون دار نشر، 2016، ص 18–19.

[2]– هناء حسن أحمد شاقورة، المرجع السابق، ص 26.

والمـواطن الرقمـي يحتـرم القـوانين الرقميـة وينشـرها ويشـجع غيـره للالتـزام بهـا[1]، ويعـالج قطـاع القـوانين الرقميـة مسـألة الأخلاقيـات المتبعـة داخـل مجتمـع التكنولوجيـا، ويفضـح الاسـتخدام غيـر الأخلاقـي نفسـه فـي صـورة السـرقة أو الجريمـة الرقميـة، كمـا يفصـح الاسـتخدام القـويم عـن نفسـه عبر الالتزام بقوانين المجتمع الرقمي.[2]

الفرع السادس: الحقوق الرقمية

ويقصـد بهـا الحريـات الرقميـة التـي يتمتـع بهـا الجميـع فـي العـالم الرقمـي، فنجـد دول حـددت لمواطنيهـا حقـوقهم فـي دسـتورها، فـإن المـواطن الرقمـي يتمتـع أيضـا بحزمـة مـن الحقـوق مثـل الخصوصـية وحريـة التعبيـر وغيرهـا، ولابـد مـن فهـم هـذه الحقـوق بالشـكل الصـحيح فـي ظـل العـالم الرقمـي، ومـع هـذه الحقـوق تـأتي الواجبـات والمسـؤوليات، فهمـا وجهـان لعملـة واحـدة لاينفصـلان، كمـا أن للمـواطن الرقمـي لابـد مـن أن يتعـرف علـى كيفيـة الاسـتخدام اللائـق للتكنولوجيا حتى يصبح منتجا فعالا.[3]

الفرع السابع: الاتصالات الرقمية

وتعنـي التبـادل الالكترونـي للمعلومـات، وقـدرة الفـرد علـى اسـتثمار التقنيـات الرقميـة فـي الاتصـال والتواصـل مـع الآخـرين مهمـا بعـدت الأمـاكن وتباينـت الأوقـات، مـن أجـل تحقيـق هـدف مناسـب عبـر أسـاليب وتقنيـات متنوعـة، [4] ويعتمـد الاتصـال الرقمـي علـى المرسـل والمسـتقبل، إذ يـوفر وصـولا فوريـا للآخـرين علـى مسـتوى عـالي جـدا مـن السـرعة، إذ غيـرت الهواتـف الذكيـة وشـبكات التواصـل الاجتماعيـة ووسـائل التراسـل النصـي الطريقـة التـي يتواصـل

[1]– نسرين يسرى حشيش، مهارات المواطنة الرقمية اللازمة لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، القاهرة، العدد 39، 2018، ص 417.

[2]– مروان وليد المصري وأكرم حسن شعت، مستوى المواطنة الرقمية لدى عينة من طلبة جامعة فلسطين من وجهة نظرهم، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، عمادة البحث العلمي، فلسطين، المجلد 7، العدد 3، تموز2017، ص 184.

[3]– سارة زرقوط، نتائج تبني ثقافة المواطنة الرقمية في التعليم العالي–جامعة المدينة العالمية نموذجا–، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، حزيران 2020، ص 237.

[4]– هناء حسن احمد شاقورة، المرجع السابق، ص 25.

بهـا النـاس، وابتكـرت عبـر هـذا النـوع مـن التواصـل هـيكلا اجتماعيـا جديـدا بحكـم كيـف ومتـى ومع من يتفاعل الناس. [1]

الفرع الثامن: السلامة الرقمية

وتعنـي أخـذ الاحتياطـات اللازمـة للمحافظـة علـى الصـحة الجسـدية والنفسـية فـي عـالم التقنيـات الرقميـة، فالاسـتخدام السـيئ للتقنيـات الرقميـة يحـدث العديـد مـن المشـاكل الجسـدية والبدنيـة، ولهـذا أظهـرت المواطنـة الرقميـة علـم هندسـة العوامـل البشـرية، والـذي يعنـي الملائمـة الفيزيائيـة والنفسـية بـين الآلات بأشـكالها والبشـر الـذين يتعـاملون معهـا ويسـتخدمونها، فالمواطنـة الرقميـة تهـتم بنشـر الـوعي والثقافـة حـول الاسـتخدام الصـحي والسـليم للتكنولوجيـا، وتتضـمن المواطنـة الرقميـة ثقافـة تعلـيم مسـتخدمي التكنولوجيـا أسـاليب حمايـة أنفسـهم عبـر التعلـيم والتدريب.[2]

الفرع التاسع: الأمن القومي

ويقصـد بهـا الاحتياطـات الرقميـة لضـمان السـلامة، أو الإجـراءات الوقائيـة التـي يتبعهـا مسـتخدمي التقنيـات الرقميـة للحفـاظ علـى هـويتهم الشخصـية، وعلـى أمـن معلومـاتهم وأجهـزتهم وبـرامجهم، لتلاشـي الوقـوع فـي موضـوعات البرمجيـات الخبيثـة وسـرقة البيانـات والمعلومـات الشخصـية[3] ، ولا يخلـو أي مجتمـع مـن أشـخاص يمارسـون أعمـال مخالفـة للقـانون مثـل السـرقة والتشـويه، وكـذلك المجتمـع الرقمـي، لـذا لابـد مـن اتخـاذ التـدابير اللازمـة بهـذا الخصـوص لضـمان الوقايـة والحمايـة والأمـان للأفـراد، فكمـا نضـع الأقفـال علـى الأبـواب بيوتنـا وأجهـزة الإنـذار فـي منازلنـا لتـوفير مسـتوى معـين مـن الحمايـة، لابـد مـن تطبيـق إجـراءات مشـابهة فـي المجتمـع الرقمـي، مثـل عمـل نسـخ احتياطيـة مـن البيانـات وتثبيـت بـرامج مكافحـة للفيروسـات

[1]–أمل سفر القحطاني، مدى تضمن قيم المواطنة الرقمية في مقرر تقنيات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، العدد 26، 2018، ص 65.

[2]– تامر المغاوري الملاح، المرجع السابق، ص 44.

[3]–هناء حسن احمد شاقورة، المرجع السابق، ص 27.

والاختـراق وغيرهـا مـن الإجـراءات فـي العـالم الرقمـي، فـالمواطن الرقمـي المسـؤول لابـد لـه مبـين أن يتخذ الاحتياطات الأمنية لحماية بياناته وخصوصيته من أي غزو خارجي.[1]

المبحث الثاني

رقمنة الحالة المدنية– نموذجا –

من خلال التطور التكنولوجي الرهيب والسريع واليومي، الذي يعرفه حالة الإعلام الآلي والرقمنةسواء محليا أو عالميا، سارعت الجزائر لمواكبة هذه الثورة التي يعرفها العالم وذلك إيمانا منها إلى تفعيل التكنولوجيات الحديثة، من أجل تجسيدها في قطاعات الدولة من اجل تحسين الخدمة وجودتها.

وقد جسد قانون 08/14 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية في سبيل تحسين الخدمة المقدمة للمواطن حتى يكون هناك تجسيد حقيقي لعبارة "تقريب المواطن من الإدارة"

المطلب الأول

نبذة عن قانون الحالة المدنية في الجزائر.

بدأ العمل بنظام الحالة المدنية في الجزائر في أواخر القرن التاسع عشر إبان الاستعمار الفرنسي، حيث أصدرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في 23 مارس 1882 قانون الحالة المدنية أو قانون الألقاب الذي ينص على استبدال ألقاب الجزائريين الثلاثية التركيب (الابن و الأب والجد) وتعويضها بألقاب لا ترتبط بالنسب، و سبق صدور هذا القانون محاولات متواصلة لطمس الهوية الجزائرية ، أهم ملامحها إجبار الأهالي و هو التعبير الشائع لتوصيف الجزائريين على تسجيل المواليد الجدد و عقود الزواج لدى مصلحة الحالة المدنية الفرنسية بعدما كانوا يقصدون القاضي الشرعي أو شيخ الجماعة و الغاية من استبدال ألقاب الجزائريين الثلاثية و تعويضها بألقاب لا ترتبط بالنسب هو تفكيك نظام القبيلة لتسهيل الاستيلاء على الأراضي ، و إبراز الفرد كعنصر معزول ، و تغيير أساس الملكية إلى الأساس الفردي بدلا من أساس القبيلة.[2]

نظم القانون السالف الذكر كيفية تأسيس الحالة المدنية حيث أحدث منصب ضابط الحالة المدنية أو محافظ معين خصيصا لإحصاء السكان الذين يتم تسجيلهم بعد ذلك بسجلات الأم المعدة على

---

[1]–سارة زرقوط، المرجع السابق، ص 237.

[2]– عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر (ضباط وسجلات الحالة المدنية للجزائريين والأجانب) ، الجزء 1، ط3، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص06.

نسختين و لقد استمر العمل بهذا القانون إلى ما بعد الاستقلال و بالضبط إلى غاية صدور الأمر رقم 66/307 المؤرخ في 14 أكتوبر 1966 و المتعلق بشروط تأسيس الحالة المدنية في المناطق التي لم يؤسس بها هذا الأخير الذي ألغى القانون السابق و النصوص اللاحقة له، وقد نص على وجوب اختيار لقب لكل عائلة وعند استحالة ذلك فإن العون المكلف بالحالة المدنية هو الذي يتولى اختياره لهم .

وقد استمر العمل بهذا القانون إلى غاية صدور قانون الحالة المدنية بموجب الأمر 70/20 الصادر بتاريخ 1970/02/19 الذي ألغى جميع القوانين المخالفة له.

الفرع الأول: تعريف الحالة المدنية

هي جملة من القواعد القانونية التي تنظم حياة الفرد الشخصية، فيما يتعلق بميلاده ووفاته وزواجه واسمه ولقبه وموطنه، وغير ذلك مما يميزه عن غيره، وقد ظهر لأول مرة في فرنسا، من أجل تنظيم المجتمع الفرنسي في مسائل مواطنيه، وذلك عن طريق وضع مجموعة من القوانين المتعلقة بهذا الشأن، ثم نقله المستعمر الفرنسي في أواخر القرن التاسع عشر إلى بلادنا، وكان ذلك بصدور قانون 23 /1982/02 ، بعد الاحتلال بخمسين سنة تقريبا حيث جاء هذا القانون بشقين هامين، يتمثل الأول في طريقة وكيفية تأسيس وإنشاء نظام الحالة المدنية، أما الثاني فتمثل في وثائق الحالة المدنية وكيفية تنظيمها وتسجيلها في السجلات الأمregister matrices. [1]

تعتبر الحالة المدنية نتيجة حتمية لتطور الكتابة بعد الاستغناء عن الذاكرة العائلية و العادات الملفوظة هي مرجع إعلامي هام لدراسة الظواهر الديموغرافية (المواليد، الزواج ، الطلاق ، الوفاة.....).

بمنطق أوسع هي مجموعة القواعد المنظمة لحياة الشخص من ميلاده إلى وفاته وكل ما يتعلق باسمه، لقبه و موطنه .[2]

[1]– فريد النجار، المرجع السابق، ص 56.

[2]– عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص06-07.

الفرع الثاني: تطور النظام القانوني للحالة المدنية في الجزائر

شهدت الجزائر صدور أول قانون متعلق بالحالة المدنية لأهالي المسلمين الجزائريين بتاريخ1882/03/23،تلاه المرسوم التنفيذي المتعلق بالتنظيم الإداري العام بتاريخ 03/13/ 1883 وعدة نصوص أخرى مثل المرسوم ،الصادر بتاريخ1930/06/02و المتعلق بزواج الأهالي بالقبائل ولقد عرف تطبيق هذا النظام تفرقة كبيرة بين مناطق الوطن (شمال–وسط–جنوب) إذ اقتصر تطبيقه على ما سمي بمنطقة"التل"أي الشمال الجزائري بالنظر لتمركز المعمرين فيه، بينما لم تستفد منه منطقة الجنوب وكان ذلك بهدف مسطر انتهجه المستعمر أساسه غرض عسكري بحث، ولعل التقسيم العسكري الذي أعتمده عام1840يؤكد تلك الرؤية العسكرية.نظم القانون المذكور كيفية تأسيس الحالة المدنية حيث أحدث منصب ضابط الحالة المدنية أو محافظ معين خصيصا الإحصاء السكان الذين يتم تسجيلهم بعد ذلك في السجلات الأم المعدة على نسختين.

ولقد استمر العمل بهذا القانون إلى ما بعد الاستقلال وبالضبط إلى غاية صدور الأمـــر رقـــم307/66بتاريخ 10/14/ 1966 والمتعلق بشروط تأسيس الحالة المدنية في المناطق التي لم تؤسس بها، هذا الأخير الذي ألغى القانون السابق والنصوص اللاحقة له، و قد نص هذا القانون على وجوب اختيار لقبلكل عائلة وعند استحالة ذلك فإن العون المكلف بالحالة المدنية هو الذي يتولى اختياره لهم.

تواصل العمل بهذا القانون إلى غاية صدور قانون الحالة المدنية بموجب الأمر 70/20 الصادر بتاريخ1970/02/19، هذا الأخير الذي ألغى جميع القوانين المخالفة له.[1] إلاّ أنه وفي إطار العصرنة تم تعديل في بعض المواد للأمر 70/20 بموجب القانون 08/14 المؤرخ في 09 أوت 2014، كما تضمن المرسوم التنفيذي رقم 15–315 مؤرخ في 28 صفر 1437 الموافق 10 ديسمبر 2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية مستحدثات جديدة فيما يتعلق بكيفيات إصدار نسخ وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بطريقة إلكترونية[2]

[1]– سواعدي جيلالي، الحالة المدنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2024/2023 ،ص 06.

[2]– تضمن المرسوم التنفيذي رقم 15–315 مؤرخ في 28 صفر 1437 الموافق 10 ديسمبر 2015 ، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، الجريدة الرسمية، عدد68، الصادرة في 2015/12/27.

الفرع الثالث: علاقة قانون الحالة المدنية بالقوانين الأخرى

يرتبط قانون الحالة المدنية ارتباطا وثيقا بالقوانين الأخرى ، وسنبرز علاقته ببعض هذه القوانين فيما يلي:

أولا– قانون الحالة المدنية و القانون المدني

بالرجوع إلى القانون المدني نجده يتضمن بعض المواد تتعلق بالحالة المدنية مثال في المادة10 والمادة 26 حيث نص فيها على أن الولادة والوفاة تثبت في سجلات مخصصة لذلك. والمواد 28 و 29 التي نصت على وجوب أن تكون الأسماء ذات لكل شخص اسم فأكثر ولقب النطق جزائري.و تجدر الإشارة إلى أن قانون الحالة المدنية قد نص على ذلك قبل صدور القانون المدني بسنوات عديدة وهذا يؤكد لنا مدى العلاقة التكاملية بين القواعد العامة التي يتضمنها القانون المدني و القواعد الخاصة التي تضمنها قانون الحالة المدنية. [1]

ثانيا– قانون الحالة المدنية و قانون الجنسية

أهم هدف يرمي إليه قانون الحالة المدنية هو تحديد من هو الشخص المواطنالذي يستحق الجنسية الوطنية ومن هو الشخص الأجنبي. و هنا تظهر العالقةالوثيقة بين القانونين، فلقد نص قانون الجنسية في مادته السادسة على: "أنه يعتبر من الجنسية الجزائرية بالنسب الولد المولود من أب جزائري ." وهنا لإثبات الجنسية للشخص ولد من أب جزائري الأبد أن يثبت أوال نسبه إلى أبيه وهذا لا يكون إلا بتقديم وثائق الحالة المدنية والمتجسدة في وثيقة شهادة ميلاد الابن والأب. [2]

ثالثا– قانون الحالة المدنية وقانون الأسرة

يشتمل قانون الأسرة على أهم القواعد القانونية المتضمنة لحالة الإنسان خلال حياته من زواج، وما ترتب عن هذا الأخير من أثار إلى ما بعد الوفاة. ويعتبر عقدالزواج في هذا الحالة أهم مواضيع قانون الأسرة لذا خصّه المشرع بشروط صحة وقواعد تنظم كيفية تسجيله، والعقوبات التي تمنحها لضابط الحالة المدنية والموثقين الذين يقومون بتدوينه. وبالمقابل، نجد قانون الحالة المدنية قد تضمن الأشخاص الذين يسهرون على تحرير عقد الزواج والبيانات التي يجب أن يشملهاهذا العقد، و

[1]– الامر 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم .

[2]– القانون 17/03 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية، المؤرخ في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية، عدد02، الصادرة في: 11 جانفي 2017.

من القواعد التي تتعلق بالحالة المدنية و تضمنها مشروع قانون الأسرة ما نصت عليه المادة02: على أن كل شخص لم يبلغ18سنة من الرجال و16سنة من النساء لا يجوز له إبرام عقد الزواج. [1]

رابعا– قانون الحالة المدنية و قانون العقوبات

تظهر هذه العالقة من خلال الروابط الموجودة بينهما كل هذا من أجل حماية كل من سجلات وثائق الحالة المدنية باعتبارها مستندات صادرة عن مؤسسات إدارية تابعة للدولة وتظهر هذه الروابط في كل من: مجال الحفاظ على سجلات ووثائق الحالة المدنية وحمايتها: مثال:فالمادة18إلى21 تنص على أن حفظ ووصاية سجلات الحالة المدنية منوطان بضباط الحالة المدنية من جهة أخرى تنص المادتان158و 159تجعلان عقوبة 05 سنوات إلى10سنوات لكل من يتلف أو يشوه أو يبدد أو ينزع عمدا أوراقا أوسجلات موجودة في المحفوظات أو إحدى كتابات الضبط.مجال تلقي عقود الزواج ومهلة التصريح بالوالدة و الوفاة:فيما يخص هذه المسألة. [2]

ونصت المواد79/77/61من قانون الحالة المدنية على أنه يتم التصريح بالمواليد لدى ضباط الحالة المدنية خلال خمسة أيام من الوالدة وإلا فرضت عقوبة حسب نص المادة442 من قانون العقوبات.مجال حماية اللقب من التعدي عليه و انتحاله: و هنا نصت كل من المواد247–248–249من قانون العقوبات على أنكلمن ينتحل لقب عائلة في وثيقة رسمية يعاقب بغرامة من500إلى5000دج.لقد تم ذكر ضابط الحالة المدنية في الأمر رقم20/70المؤرخ في19فيفري 1970 المتضمن قانون الحالة المدنية والقانون رقم11/84المؤرخ في09يونيو 1984المتضمن قانون الأسرة و على غرار القانون المصري" " والفقه لم يتضمن القانون الجزائري أي تعريف له بل اقتصر على تعداد الأشخاص الذين يتمتعون بهذه الصفة و تبيان اختصاصاتهم وفرض الرقابة عليهم مع تحديد مسؤولياتهم عن جميع الأخطاء الصادرة عنهم.[3]

[1]– سواعدي جيلالي، المرجع السابق، ص10.

[2]– بن دادي عبد القادر هشام وسعيدات عبد القادر معمر، ص 55.

[3]– سواعدي جيلالي، المرجع السابق، ص10– 11.

المطلب الثاني

رقمنة مرفق الحالة المدنية

تنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وجعله يتميز بالفعالية والشفافية قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتجسيد العديد من المشاريع الهامة في مجال عصرنة المرفق العام باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة.

تهدف مجمل هذه الإنجازات إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية من أهمها:

1- رقمنة سجلات الحالة المدنية على مستوى الوطن.

2- تمكين الجالية المقيمة بالخارج طلب الحصول على عقد ميلاد 12خ مباشرة.

3- إنشاء سجل وطني آلي لترقيم المركبات.

4- خدمات الكترونية.

ومن خلال الاعتماد على المنهج التحليلي للنصوص القانونية المتعلقة بالحالة المدنية لاسيما نصوص القانون 08/14 من أجل بيان مدى مواكبتها للتطور التكنولوجي، وكذا المنهج الوصفي من خلال وصف مظاهر العصرنة التي أتى بها القانون 08/14 المذكور، يمكن الوصول إلى معالجة مدى تجسيد الحكومة لعصرنة مرفق الحالة المدنية باستعمال الرقمنة وقد ارتأينا التقسيم الثنائي التالي:[1]

الفرع الأول: مظاهر عصرنة مرفق الحالة المدنية

أولا- استحداث السجل الوطني الآلي

تم إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية لدى وزارة الداخلية بموجب القانون 08/14 ويعتبر استحداث هذا السجل من أهم مظاهر العصرنة من أجل تسهيل تطبيق الإدارة الالكترونية.

يضم السجل الآلي للحالة المدنية عقود الحالة المدنية الرقمية للمواليد والوفيات والزواج لكل بلديات الوطن، وهي عقود مسموحة ومحجوزة ابتداء من سجلات الحالة المدنية للبلديات وترسل إلى مصلحة

[1]- القانون 08/14.

السجل الآلي الوطني للحالة المدنية بوزارة الداخلية عبر الأنظمة المعلوماتية والشبكات التي وضعت لهذا الغرض.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة الأولى لإنشاء السجل الآلي للحالة المدنية كان قبل صدور القانون 08/14 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية، وذلك بإصدار وزير الداخلية والجماعات المحلية لتعليمة تتعلق بالشروع في العمل بالسجل الوطني الاتوماتيكي للحالة المدنية، حيث حددت التعليمة تاريخ 15 فيفري 2014 للشروع في تسليم شهادات الميلاد بالاعتماد فقط على هذا السجل، ثم صدر القانون 08/14 أعلاه الذي يعد السندالقانوني الذي يرتكز عليه رقمنة مرفق الحالة المدنية، ليستحدث قسما خاصا معنون بـ: السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الذي يحدث لدى وزارة الداخلية ويرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية.[2]

وقد تم بموجب هذا السجل ربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية، وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر الفصلية به والمؤسسات العمومية الأخرى لاسيما المصالح المركزية لوزارة العدل، بهدف تكوين قاعدة معطيات شاملة، تشغل عبر كافة بلديات الوطن لإصدار عقود الحالة المدنية للمواليد والوفيات والزواج لأي شخص ومن أي بلدية دون التنقل إلى البلدية الأصلية، بصفة آنية، وتمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقود الميلاد الخاص "12 خ" مباشرة عبر الانترنت والحصول عليه من الممثلية الدبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.[3]

وقد جسد السجل الآلي للحالة المدنية عدة مهام، نذكر منها :

- تحسين نوعية العلاقة بين الإدارة والمواطنين عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم.
- إنشاء قاعدة معطيات وطنية تتكون من مختلف أحداث الحالة المدنية المسجلة على مستوى جميع البلديات وكل الأحداث الجديدة والتعديلات المحتملة التي تشكل السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.[4]

---

[1]– طواهير عبد الجليل، قوراح اليامنة، دور عصرنة الخدمة العمومية في تحسين أداء المورد البشري بقطاع جماعات المحلية، دراسة حالة البلديات دائرة سيدي خويلد ورقلة، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد الأول،جامعة قاصدي مرباح ، العدد 02، ديسمبر 2020، ص190.

[2]– طحطاح علال، السجل الآلي للحالة المدنية بين مزايا تجسيد المرفق الالكتروني ومعوقاته، مداخلة مطلع عليها على الموقع التالي: http://dspace.univ-msila.dz، ص 07. 28 افريل 2024 على الساعة 16 مساءا .

[3]– طواهير عبد الجليل، المرجع السابق، ص190.

[4]–كحل الرأس سماح، شوايدية منية، دور رقمنة البلدية في تحسين الخدمة العمومية الالكترونية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المركز الجامعي بريكة ، المجلد 04، العدد الأول، سنة 2021، ص 244.

وقد تم رقمنة كافة سجلات الحالة المدنية من خلال مسحها ضوئيا وإرسال نسخة رقمية إلى مصلحة السجل الوطني الآلي، بمركز السجل الوطني الآلي كافة العقود الممسوحة والمرسلة إليه وكذا التعديلات والاغفالات، ثم يسلم نسخة رقمية مطابقة لأصل العقود الرقمية المحفوظة مركزيا إلى ضباط الحالة المدنية للبلديات والملحقات الإدارية والبعثات الدبلوماسية، وبذلك يكونوا مؤهلين لتوقيع نسخ العقود ودمغها بأختامهم قبل تسليمها لطالبيها وهذا مانصت عليه المادة 03 من القانون 08/14، المعدلة للمادة 25 مكرر من الأمر 70–20 المتعلق بالحالة المدنية.

ثانيا– استصدار وثائق الحالة المدنية الكترونيا

تجسيدا لمظاهر العصرنة أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي 315/15 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية [1]، وبمقتضاه يتم إصدار وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بطريقة الكترونية يتم مهرها بتوقيع الكتروني موصوف يجعل من وثيقة الحالة المدنية المرسلة الكترونيا تتمتع بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية إذا ما تم إعدادها وفقا للتشريع المعمول به، وهو ماقضت به المادة 02 من هذا المرسوم التنفيذي.[2]
حيث يتم إصدار الشهادة الالكترونية من قبل الطرف الثالث الموثوق لوزارة الداخلية والجماعات المحلية من أجل توقيع وثائق الحالة المدنية، حيث تثبت هذه الشهادة العلاقة بين المعطيات الخاصة بالتحقق من التوقيع الالكترونيللوثيقة وهوية الشخص المرسل إليه وصلاحية التوقيع والمعلومات التي يتضمنها، ويتأكد من أن الوثائق التي تم إصدارها ترسل إلى طالبيها دون غيرهم، إذ يتحمل المسؤولية القانونية المرتبطة بهذه العملية.[3]

وتتمثل وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات طبقا لملحق المرسوم التنفيذي 75/14 الذي حددها في:

- وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية، وتتمثل في: عقد الزواج، الدفتر العائلي، البطاقة العائلية للحالة المدنية، شهادة عدم الزواج، عدم الطلاق، وعدم إعادة الزواج،

[1]– المرسوم التنفيذي 315/15، المرجع السابق، ص 06.

[2]–يحياوي سمية، عصرنة المرفق العام في الجزائر، رقمنة البلدية نموذجا، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية،جامعة ابن خلدون تيارت ، المجلد 06، العدد الأول، سنة2020، ص47.

[3]– أنظر المواد من 02 إلى 06 من المرسوم التنفيذي 315/15، المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية. السابق الذكر.

مستخرج من الأحكام الجماعية المصرحة بالولادة، مستخرج من السجل الأصلي، شهادة الميلاد نسخة كاملة او مستخرج، مستخرج عقد الميلاد خاص، بيان الوفاة، شهادة الوفاة نسخة كاملةومستخرج، رخصة الدفن، شهادة الحياة والحماية.[1]

- ووثائق الحالة المدنية المستعملة بين المصالح، وتتمثل في: إعلان بيان الزواج، وإعلان بيان الوفاة.

هذا ويعتمد إصدار نسخ الكترونية وتوقيعها إلى القانون 04/15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين[2]، الذي يسهل إتمام الأعمال الالكترونية على نحو آمن ومضمون، إذ يهدف إلى وضع إطار قانوني قصد التكفل بالمتطلبات القانونية والتنظيمية التي تسمح بإرجاء جو من الثقة المواتية لتعميم وتطوير المبادلات الالكترونية بين كافة المستعملين.[3]

وقد صدر المرسوم التنفيذي 142/16 المحدد لكيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا [4]، حيث عرف الحفظ بأنه عبارة عن مجموعة التدابير التقنية التي تسمح بتخزين الوثيقة الموقعة الكترونيا في دعامة الحفظ، التي تمثل أي وسيلة مادية تسمح باستلام واسترجاع الوثيقة الموقعة الكترونيا.[5]

ثالثا– استحداث الوثائق البيومترية الالكترونية

تجسيدا لعملية الرقمنة، حرصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على وضع كل المعلومات وإتاحتها للمواطنين، حيث تحول بعض الوثائق الرقمية إلى وثائق الكترونية وتمديد صلاحياتها، ويتم تجديدها بطريقة آلية، حيث تم تداول جواز السفر البيومتري بداية من 05 جانفي 2012، طبقا لما

[1]– المرسوم التنفيذي رقم 75/14، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، المؤرخ في 17 فيفري 2014، الجريدة الرسمية، عدد 11، الصادرة في 26 فيفري 2011.

[2]–القانون 04/15، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، المؤرخ في: 01 فيفري2015، الجريدة الرسمية، عدد 06، الصادرة في 10 فيفري 2015.

[3]– بن زيان احمد، حاحة عبد العالي، عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف ، العدد03، مارس 2018، ص 203.

[4]– المرسوم التنفيذي 142/16، يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا، المؤرخ في 05 ماي 2016، الجريدة الرسمية، عدد28، الصادرة في 08ماي 2016.

[5]– بن زيان احمد، حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 204.

نص عليه القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011 الذي حدد هذا التاريخ [1]، مع بقاء العمل بجوازات السفر الكلاسيكية إلى حين السحب النهائي حسب مانصت عليه المادتين الأولى والثانية من القرار، حيث منح صلاحية إصداره للدوائر فقط، ثم دخل حيز العمل وفق القانون 14/03 المتعلق بسندات ووثائق السفر.[2] وقد تم تعميمه على مستوى البلديات انطلاقا من شهر مارس 2015.[3]

وجواز السفر البيومتري هو عبارة عن وثائق هوية بيومترية ورقية تحتوي على معلومات حيوية مخزنة الكترونيا، يمكن استخدامها لمصادقة هوية الأفراد، ويستخدم في هذه الوثائق تقنية البطاقات الذكية.[4]

ويشتمل على شريحة الكترونية من دون صلة تحتوي على الشهادات الالكترونية للدولة الجزائرية ومعلومات الحالة المدنية لصاحبها، بالإضافة إلى معلومات بيومترية رقمية منها بصمات العين أو الأصابعأو الوجه، وصورة صاحبها في الغلاف الأساسي.[5]

وقد حقق هذا الإجراء عدة نتائج نذكر منها:

–تسهيل إجراءات حصول المواطن على مختلف الوثائق الإدارية من خلاله في مدة قصيرة .

–القدرة على فرض رقابة صارمة على إصدار جوازات السفر من قبل المسؤولين في الدوائر القنصلية.[6]

وقد اشتمل إصدار الوثائق البيومترية على اثر تعديل قانون الحالة المدنية بموجب القانون 17–03–[7]، بطاقة التعريف الوطنية بموجب المرسوم الرئاسي 17–143 الذي قضى بأن تكون

---

[1]–القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011، يحدد تاريخ تداول جواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني، الجريدة الرسمية، العدد الأول، الصادرة في 14 جانفي 2012.

[2]– القانون 14/03، المتعلق بسندات ووثائق السفر، المؤرخ في 24 فيفري 2014، الجريدة الرسمية، عدد16، الصادرة في 23 مارس 2014.

[3]– يحياوي سمية، المرجع السابق، ص 47.

[4]–كحل الرأس سماح، شوايدية منية، المرجع السابق، ص 246.

[5]– حمدي جليلة إيمان، بورايو محمد ياسين، واقع الإدارة الالكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد02، سنة 2020، ص 343.

[6]– كحل الرأس سماح، شوايدية منية، المرجع السابق، ص 246.

[7]– القانون 17/03 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية، المؤرخ في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية، عدد02، الصادرة في: 11 جانفي 2017.

بطاقة التعريف الوطنية من نوع بيومتري الكتروني ،وحدد مواصفاتها والجهة المختصة بإعدادها والمتمثلة في البلديات كما حدد أجالها وكيفية تجديدها.[1]

وكذلك رخصة السياقة بموجب المنشور الوزاري المشترك بتاريخ 04 جوان 2018 حيث تم إصدار أول رخصة سياقة بيومترية بتاريخ 01 افريل 2018 تحت إشراف وزير الداخلية والجماعات المحلية ، وتم تعميم هذه الخدمة على أربع بلديات في الجزائر العاصمة خلال شهر جوان من نفس السنة ، وتمديد تعميمها على كافة بلديات مع نهاية سنة 2018.[2]

الفرع الثاني: دوررقمنة نظام الحالة المدنية في تحسين الخدمة العمومية والتحديات التي تواجهها .

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى دور رقمنة نظام الحالة المدنية في تحسين الخدمة العمومية والتحديات التي تواجهها الإدارة الرقمية

أولا– دور رقمنة نظام الحالة المدنية في تحسين الخدمة العمومية

من الملاحظ ان نظام الرقمنة جسد اجراء يهدف الى تحسين مردودية الخدمة العمومية للمواطن ويتجلى ذلك من خلال المبادئ التالية :

1– تكريس مبادئ الخدمة العمومية

للمرافق العامة مبادئ تحكمها ، وتساهم عملية الرقمنة في تأكيد هذه المبادئ يمكن حصرها في :

أ– مبدأ استمرارية الخدمة العمومية

يعتبر هذا المبدأ هو الأهم بالنسبة للمواطن حتى يتمكن من الحصول على الخدمات، ويعني استمرار مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات بشكل مستمر وبدون انقطاع.

ولتحقيق هذا المبدأ عملت الإدارة العمومية على إحداث تكنولوجيات حديثة للنهوض بها والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن ،من خلال العمل على تطوير فكرة القيادات المرفقية بما يتلاءم مع مفهوم الإدارة الالكترونية.[3]

---

[1]– المرسوم الرئاسي 143/17، المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وآجالها، المؤرخ في 18 أفريل 2017، الجريدة الرسمية، عدد25، الصادرة في19افريل 2017.

[2]– يحياوي سمية، المرجع السابق، ص47.

[3]– بن عياش أسية، أوكيل محمد أمين، رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف ، المجلد 04، العدد02، سنة 2020، ص 263.

حيث يترتب التأثير على هذا المبدأ من طرف الإدارة الالكترونية في فتح مكاتب الموظفين بصورة الكترونية مستمرة دون انقطاع الخدمة ، حيث يعمل المرفق العام على مدار الساعة ولا يتوقف إلا في حالة حدوث اعطاب تقنية خارجة عن نطاق المؤسسة .[1]

هذا وتساهم الرقمنة من تمكين الموظف في أي مكان وحتى خارج أوقات عمله الرسمية من أن يؤدي خدماته للجمهور عن طريق البريد الالكتروني للإدارة التي يعمل بها ، وهذا الأمر يساهم في التقليل من التعرض لوجود الموظف الفعلي في الظروف العادية ،فتوفير البوابات الالكترونية في الهيئات العمومية ومؤسسات الدولة ككل من شانه أن يؤثر إيجابا على أوقات العمل بالمؤسسات العمومية ، حيث تدخل هذه المؤسسات في نظام الدوام شبه كلي وعلى مدار 24 ساعة يوميا دون إجازات أو عطلات، وهو ما يسمح للجمهور المنتفع يتخلص من كابوس الطابور والصفوف الطويلة التي لطالما أعاقت سير العملية الإدارية.[2]

ب– **مبدأ المساواة بين المواطنين**

إن إقرار هذا المبدأ لا يعني تجريد الإدارة من حقها في وضع الضوابط القانونية التي تراها مناسبة ، والتي يقدمها المرفق بما يضمن التجسيد الواقعي لفكرة المصلحة العامة، كالشروط المتعلقة بدفع الرسوم أو إتباع بعض الإجراءات أو تقديم بعض الوثائق.[3]

إنما نعني في هذا الشأن أن المنتفعين من خدمات الإدارة متساوون أمام المرافق العامة متى توفرت فيهم الشروط المطلوبة سواء فيما يتعلق بتحمل الأعباء أو فيما يتعلق بالانتفاع بالخدمة ، وذلك بصرف النظر عما قد يوجد بينهم من اختلافات لاتتعلق بالشروط القانونية اللازمة، هذا ما يسمح بتجنب الظواهر الإدارية السيئة كالمحسوبية أو ظاهرة الرشوة أو التمييز البشري الذي يمارسه بعض الموظفين التقليديين ذوي المصالح.[4]

لذلك فان الرقمنة من شانها تأكيد مبدأ المساواة من خلال القضاء على التمييز في تقديم الخدمات ، كون انه في هذا النظام تكون مواجهة مباشرة بين الفرد طالب الخدمة والموظف العام، ومن ثم عدم

[1]– حمدي جليلة إيمان، بورايو محمد ياسين، المرجع السابق، ص 336.

[2]– حمدي جليلة إيمان، بورايو محمد ياسين، المرجع السابق، ص 336.

[3]– بن عياش أسية، أوكيل محمد أمين، المرجع السابق، ص263.

[4]– حمدي جليلة إيمان، بورايو محمد ياسين، المرجع السابق، ص 337.

وجود مجال للفساد الإداري في هذا الشأن ،وبهذا يتم القضاء على فكرة أن الإدارة كأداة لتمييز البعض أو الاضرار بالبعض الأخر.

وحتى تكون هذه المساواة عادلة و جدية ، وجب القضاء على الفجوة الالكترونية من خلال تثقيف الناس بالتكنولوجيا وضرورة استعمالها لتسهيل حياتهم ، وهو الغرض المقصود من الرقمنة .

ج- مبدأ قابلية القواعد القانونية المنظمة للمرافق العامة للتعديل والتغيير

يقصد بهذا المبدأ حق الإدارة في تعديل القواعد القانونية واللائحية التي تنظم سير المرافق العامة بما يتفق وتطورت العصر، وهذا المبدأ أساسي في الإدارة الالكترونية بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ماهو موجود ورفع مستوى الأداء .

وعليه فان الانتقال من نظام الإدارة التقليدية إلى نظام الإدارة الالكترونية يعد استجابة المصلحة العامة التي تقتضي تطوير المرافق العامة ، فالإدارة الالكترونية هي التطبيق العملي لمبدأ مواكبة الإدارة للتطورات ، هذا من جهة ومن جهة أخرى تطبيق الإدارة الالكترونية سيضفي صبغة الجودة على الخدمات التي تقدمها المرافق العامة ويساهم في منح الإسهامات والانجازات على واقع الخدمة المقدمة للمواطن بشكل نسبي.[1]

2- تسهيل المعاملات اليومية للمواطنين

حيث يظهر من خلال تخفيف عبء التنقل والإعفاء من بعض الوثائق وكذا تقليص بعضها وسنتطرق إليها كالتالي :

أ- تخفيف عبء التنقل على المواطن

بعد إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، أصبح من الممكن للمواطن استخراج نسخ طبق الأصل لهذه العقود الرقمية من أي بلدية دون أن يرجع إلى بلدية مكان الميلاد[2] ، وذلك لان السجل الآلي يتوفر على قاعدة بيانات وطنية تشمل جميع العقود المدونة في السجلات الحالة المدنية لكافة بلديات الوطن.

ب- الإعفاء من تقديم الوثائق المسجلة ضمن السجل الآلي

وهي نتيجة حتمية لرقمنة سجلات الحالة المدنية وإنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، حيث ألزم المشرع الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية المرتبطة بها بعدم اشتراط على المواطن تقديم الوثائق التي يمكن الاطلاع عليها مباشرة من السجل.

---

[1]- بن عياش أسية، أوكيل محمد أمين، المرجع السابق، ص263- 264.

[2]- انظر المادة 25 مكرر من الأمر 20/70، المتضمن الحالة المدنية المعدل والمتمم.

ويعتبر الإعفاء من الوثائق المسجلة تجسيد لمشروع الإدارة الالكترونية، حيث طبق على مستوى مصلحة بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر،حيث تم إعفاء المواطن من تقديم الوثائق المسجلة في السجل الآلي عند تقديم طلب للحصول على بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر.[1]

وقد ساهمت رقمنة نظام الحالة المدنية في تقليص مطبوعات الحالة المدنية التي تختص بإصدارها من 36 وثيقة إلى 29 وثيقة سنة 2010، ثم إلى 14 وثيقة تستعمل منها 12 وثيقة في البلديات وتستخرج من قبل المواطن ، بينما تستعمل وثيقتين منها مابين المصالح المختصة.[2]

ثانيا– التحديات التي تواجه الإدارة الرقمية

1– التحديات الإدارية

تواجه رقمنه الإدارة بصفة عامة جملة من التحديات الإدارية أهمها تهيئة وإصلاح البيئة التنظيمية، لان أي تقنية يتم إدخالها إلى الإدارة تتطلب إجراء تغييرات في الهياكل التنظيمية والإجراءات التنظيمية والإجراءات التشغيلية ، إضافة إلى عدم اقتناع القيادات الإدارية بفكرة الالكترونية وعدم قدرتهم على التخلي عن نمط الإدارة البيروقراطية، إضافة إلى :

– ضعف الإمكانيات المادية والتمويل لمشاريع الرقمنة، حيث لا تزال العديد من البلديات في الوطن تفتقر للوسائل التكنولوجية، وهو ما يشكل عائقا أمام تعميم الرقمنة والخدمات الالكترونية على مستوى جميع بلديات الوطن، وكذلك نجد أنها لا تمتلك مواقع الالكترونية، باستثناء بعض المبادرات الشخصية من الشباب الذين يقومون بنشر بعض المستجدات والانشغالات المتعلقة ببلدياتهم على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي ، بالإضافة إلى ضعف شبكة الانترنت، حتى انه لازالت العديد من الملحقات محرومة من خدمة الانترنت بسبب عدم ربطهم بهذه الشبكة، وهو ما يتعارض مع الغاية من تطبيق الإدارة الالكترونية المتمثلة أساسا في اختصار الوقت.[3]

– بطء عملية اتخاذ القرارات وعمليات الإصلاح والاندماج والبيروقراطية .

– ضعف العلاقة بين برامج الإدارة الالكترونية والتطوير الإداري وتغيير السياسات، ما يؤدي إلى تأخر الانجازات وتعثر التقدم نحو الكفاءة المرجوة في تطبيق الإدارة الالكترونية.

---

[1]– بن زيان احمد، حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص211.

[2]– تنظر المرسوم التنفيذي 75/14، المحدد لوثائق الحالة المدنية، السابق الذكر.

[3]– حمدي جليلة إيمان، بورايو محمد ياسين، المرجع السابق، ص 350.

2- التحديات البشرية

العامل البشري أهم العناصر لنجاح الإدارة الالكترونية ،لأنه المؤشر الأول لأي مشروع وخصوصا الذي يعتمد على الجانب الفني له ، ويطرح هذا العامل عدة مشاكل أهمها:

-ضعف دور الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع العاملين في مجال نظم المعلومات الإدارية من اجل تطوير ومتابعة التعليم والتدريب .

-انخفاض الخبرات التكنولوجية والكفاءة بسبب اختبار الموظفين الذي يعتمد على المقابلات دون اختبارهم في الجانب العملي بشكل دقيق.[1]

لذلك وجب العمل على تأهيل العامل البشري ، والعمل على استمرار نشاطه في المستقبل من خلال زيادة التخصيص الوظيفي، بغية رفع مستوى مهارات وزيادة إتقان الخدمة العامة.[2]

3- التحديات القانونية

تواجه رقمنة نظام الحالة المدنية تحديات قانونية تتمثل أساسا في عدم مسايرة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الالكتروني للواقع، حيث أن المشرع الجزائري قد اصدر القانون 14-08 لمواكبة التطور التكنولوجي ، كما انه اصدر جملة من التشريعات والتنظيمات التي أقرت بالتعامل الالكتروني، كالقانون المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين وغيرها، إلا أنها تبقى قاصرة وعاجزة عن تحقيق الغرض منها أمام التحديات والعوائق المذكورة أعلاه،لاسيما ضعف شبكات الانترنت وعدم تزويد البلديات وقطاع الحالة المدنية على الخصوص بالأجهزة والوسائل التكنولوجية، وكذا ضعف الكفاءة لدى الموظفين في المجال التكنولوجي، كل هذا يجعل من النصوص التي أصدرها المشرع الجزائري حبرا على ورق ويجعل من مشروع الرقمنة وتجسيد الإدارة الالكترونية غير معمم وتعتريه العديد من النقائص .

وبالتالي يبقى مشروع الرقمنة في الجزائر يحتاج لإصلاحات عميقة، تتطلب أولا وقبل إصدار القوانين القضاء على المشاكل التقنية والتكنولوجية أهمها القضاء على تذبذب الانترنت وتوفير الأجهزة المادية، وفي المقابل تأهيل العامل البشري.

---

[1]- بن عياش أسية، أوكيل محمد أمين، المرجع السابق، ص267- 268.

[2]- طواهير عبد الجليل، قوراح اليامنة، المرجع السابق، ص189.

خلاصة الفصل

عندما يكون الحديث عن تكنولوجيا المعلومات وما يمكن أن تقدمه وتحققه من إيجابيات من حيث السرعة والدقة فإننا لا نتردد في إبراز ذلك بل أننا نطرأ كثيرا في التعقيد النظري لها ولكن يبقى التحدي والرهان عند محاولة تجسيد هذه الحلول التقنية في بيئة العمل بداية من الحواجز المهنية إلى هزالة البنية التحتية وإلى الخصائص الفردية والاجتماعية للمستعملين والمستفيدين.

أصبحت الرقمنة والإحصائيات كتقنية حديثة في مجال الخدمة العمومية في جميع القطاعات، ضرورة ملحة يرتكز عليها القائمين لتبني أي مشروع قد يساهم في تحقيق الأهداف، وتحسين الخدمة العمومية، بالنظر إلى البيئة المحيطة وثقافة المجتمع والإمكانيات المادية والبشرية.

الجزائر على غرار الدول الأخرى من خلال تجربتها لعصرنة جميع القطاعات تدريجيا وما وفرته السلطة الجزائرية من متطلبات لهدا المشروع من إمكانيات مادية هائلة، حيث حققت تقدما كبيرا في مجال الرقمنة حتى إنها شكلت وزارة جديدة والتي تعرف بوزارة الرقمنة والإحصائيات.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال الدراسة لموضوع " المواطنة الرقمية نظام الحالة المدنية نموذجا " ، والتي حاولنا من خلالها معالجة إشكالية الرقمنة في نظام الحالة المدنية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية.

وكاجابة على التساؤل الخاص بمدى مساهمة الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية وانعكاس مظاهرها على نظام الحالة المدنية في الجزائر، يمكن القول أن المشرع الجزائري سعى لمواكبة التطور التكنولوجي من اجل تحسين جودة الخدمات العمومية للمواطن، فعمل على تجسيد مشروع الإدارة الالكترونية من خلال رقمنة جميع القطاعات، ورقمنة نظام الحالة المدنية الذي جسده تعديل قانون الحالة المدنية بموجب القانون 08/14 المعدل بالقانون 03/17.

وعليه فمن خلال تفصيل الدراسة حول هذا الموضوع توصلنا لبعض النتائج نوجزها في النقاط التالية:

1. تبنت الدولة الجزائرية ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية مشروع الإدارة الالكترونية لتحسين الخدمة العمومية وعصرنة المرافق العامة، وقد قضى تعديل قانون الحالة المدنية لسنة 2014 بإدخال المعاملات الالكترونية في نظام الحالة المدنية.
2. تتجلى مظاهر الرقمنة في نظام الحالة المدنية والتي قضى بها القانون 08/14 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية في:

- ✓ استحداث السجل الوطني الآلي، الذي يضم عقود الحالة المدنية الرقمية للمواليد والوفيات والزواج لكل بلديات الوطن واستخراج الوثائق الكترونيا.
- ✓ إمكانية إصدار وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بطريقة الكترونية، وهو ما قضى به المرسوم التنفيذي 03/15 المتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية.

- ✓ وكذا اعتماد الوثائق البيومترية، وقد بدا الأمر باعتماد جواز السفر البيومتري طبقا للقرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011، ليشمل الأمر بعد صدور القانون 03/17 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية كل من بطاقة التعريف الوطنية ورخصة السياقة.
- ✓ بالإضافة إلى تقديم خدمات الكترونية من خلال بوابات الكترونية يتم من خلالها تقديم طلبات الحصول على وثائق الحالة المدنية وطبعها دون الرجوع إلى البلدية.

3.يعتبر تحسين الخدمة العمومية أهم أغراض رقمنة نظام الحالة المدنية، إذ يعمل على تكريس مبادئ المرفق العام في تقديم الخدمة العمومية، المتمثلة في تكريس مبدأ سير المرافق العامة بانتظام وبالتالي ضمان تقديم الخدمة العمومية، وتأكيد مبدأ المساواة، وكذا تسهيل المعاملات اليومية على المواطنين من خلال تخفيف عبء التنقل وتقليص عدد الوثائق المطلوبة وكذا الإعفاء من تلك المسجلة في السجل الوطني الآلي.

4.تواجه عملية الرقمنة تحديات إدارية إذ أن إدخال أي تقنية تتطلب تغيير في الهياكل التنظيمية، وكذا تحديات سياسية وقانونية نتيجة عدم اهتمام القادة السياسيين بالمجال التكنولوجي، وعدم مسايرة القوانين المنظمة للعمل الالكتروني مع التطبيقات الواقعية، بالإضافة لتحديات بشرية تكمن في عدم الإلمام بالجانب المعلوماتي من طرف المواطن والموظف.

❖ **الاقتراحات ، الحلول الممكنة**

انطلاقا من كل ما سبق ذكره من معطيات نورد فيما يلي بعض الاقتراحات نذكر منها:

- العمل على القضاء على مشكلة الانترنت من اجل تمكين المواطن من الحصول على الخدمات، فلا يخفى على احد ان الانترنت في الجزائر تتميز بالتذبذب.
- تزويد البلديات بالأجهزة المادية والوسائل التكنولوجية من اجل النجاح في مشروع الرقمنة.
- العمل على تكوين مستخدمي الحالة المدنية على استعمالات التكنولوجيا، وكذلك المواطنين من اجل الوعي بثقافة التكنولوجيا والعمل بها.
- اقتراح نظام قانوني خاص بالمواطنة الرقمية.
- مع التطور العلمي والتكنولوجي أصبح من الضروري إنشاء نظام حالة مدنية متطور يساعد على التخطيط الجيد لمسايرة النمو الاقتصادي و الديمغرافي.

- تطوير مسار عملية الرقمنة وإدخال تكنولوجيات جديدة في مجال تحسين الخدمة العمومية واستحداث تخصصات جديدة تستدعي إعادة التكوين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: قائمة المصادر

أ- المعاجم والقواميس

1- ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط4 ، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 2004.

2- صالح مصلح احمد، الشامل (قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية)، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة الشربية المشودية، 1999.

ب-الدساتير

1- دستور 1963، المؤرخ في 10سبتمبر1963، جريدة رسمية عدد 64، 1963.

.2- دستور 1996، الجريدة الرسمية الرقم 76 في 8 كانون الاول/ديسمبر 1996

3- دستور لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي الذي 20-442 والموقع في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020 المتعلق بالتعديل الدستوري الجريدة الرسمية، العدد 82 الصادرة في 30 ديسمبر 2020.

ج- القوانين و الأوامر

1- قانون عضوي رقم 01/12، المؤرخ في 12يناير 2012، المتعلق بتنظيم الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 1، 2012.

2- قانون رقم 155/66 المؤرخ في 8 يونيو 1966، يتضمن قانون الاجراءات الجزائية، المعدل والمتمم بقانون رقم 22/06، المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، جريدة الرسمية، عدد84، 2006.

3- قانون رقم 156/66 المؤرخ في 8يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم بقانون رقم 01/14 المؤرخ في 14فبراير 2014، جريدة رسمية، عدد07، 2014.

4- الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية.

5- قانون رقم 86/70 ، المؤرخ في 15ديسمبر 1970، المتضمن قانون الجنسية الجزائرية المعدل والمتمم بالامر رقم 01/05 ، المؤرخ في 27 فبراير 2005، جريدة الرسمية، العدد 15، 2005.

6- الامر 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم

7- قانون رقم 84-11 مؤرخ في 09 رمضان عام 1404 الموافق لـ 09 يونيو 1984 والمضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 18 محرم عام 1426 الموافق 27 فبراير سنة 2005 ، جريدة الرسمية، العدد 15، مؤرخة في 27 فبراير 2005.

8- قانون رقم 11/90 المؤرخ في 21افريل 1990، المتضمن علاقات العمل المتمم بالقانون رقم 29/91 المؤرخ في 21 ديسمبر 1991، جريدة الرسمية، عدد68، 1991.
9- قانون رقم 14/90 المؤرخ في 2 جوان 1990، المتعلق بممارسة الحق النقابـــي، المتمم والمعدل، الجريدة الرسمية ، عدد 23، 1990.
10- الامـــر رقم 02/05 ، المـــؤرخ في 27 فيفـــري 2005، المعـــدل والمتمم بالقانـــون رقـم 11/84، المتضمن قانون الاسرة، الجريدة الرسمية، عدد 15، 2015.
11- قانون رقم 09/08 ، المؤرخ في 5 فبراير 2008 ، المتضمن قانون الاجراءات المدنيـــة والادارية، جريدة الرسمية، عدد 21، 23 فيفري2008
12- قانون رقم 10/11 ، المؤرخ في 22يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37، 2011.
13- قانون رقم 07/12 ، المؤرخ في 21فبراير 2012، يتعلق بالولاية، الجريدة الرسميـــة، عدد 12، 2012.
14- القانون 03/14، المتعلق بسندات ووثائق السفر، المؤرخ في 24 فيفري 2014، الجريدة الرسمية، عدد16، الصادرة في 23 مارس 2014.
15- القانون 04/15، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، المؤرخ في: 01 فيفري2015، الجريدة الرسمية، عدد 06، الصادرة في 10 فيفري 2015
16- قانون رقم 01/16 المؤرخ في 06مارس2016، المتضمن تعديل الدستـــوري، جريدة رسميـــة، عدد14، 2016.
17- القانون 17/03 المتضمن تعديل قانون الحالة المدنية، المؤرخ في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية، عدد02، الصادرة في: 11 جانفي 2017.

د- المراسيم

1- المرسوم الرئاسي 143/17، المحدد لكيفيات اعداد بطاقـة التعريـف الوطنية وتسليمـها وآجالها، المؤرخ في 18 أفريل 2017، الجريدة الرسمية ، عدد25، الصادرة في19افريل .2017
2- المرسوم التنفيذي رقم 75/14، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، المؤرخ في 17 فيفري 2014، الجريدة الرسمية، عدد 11، الصادرة في 26 فيفري 2014.
3- المرسوم التنفيذي 315/15، المتعلق باصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، المؤرخ في: 10 ديسمبر 2015، الجريدة الرسمية، عدد68، الصادرة في 2015/12/27.
4- المرسوم التنفيذي 142/16، يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا، المؤرخ في 05 ماي 2016، الجريدة الرسمية، عدد28، الصادرة في 08 ماي 2016.

هـ- القرارات

1- القرار المؤرخ في 26 ديسمبر 2011، يحدد تاريخ تداول جواز السفر الوطني البيومتري الالكتروني، الجريدة الرسمية، العدد الأول، الصادرة في 14 جانفي 2012.

ثانيا: قائمة المراجع

1- الكتب

أ-الكتب بالعربية

2- أعراب بلقاسم، القانون الخاص الجزائري، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ج2، 2005.

3- اماني غازي جرار، المواطنة العالمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.

4- بان غانم أحمد الصائغ، التاصيل التاريخي لمفهوم المواطنة ، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية ،2009.

5- تامر المغاوري الملاح، المواطنة الرقمية (تحديات وآمال)، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

6- جمال سالمي، الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة ، دار العلوم للنشر والتوزيع، جامعة عنابة، 2010.

7- سعيد يقطين، من النص الى النص مدخل الى جماليات الابداع التفاعلي، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2005.

8- سليم جديدي، سلطة تأديب الموظف العام في التشريع الجزائري "دراسة مقارنة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، د ط، 2011.

9- سمير مرقص وآخرون، الحوار القومي الاسلامي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، الاردن، 2009.

10- عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، ج1، ط3، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

11- عبد القادر شربال، قرارات وأراء المجلس الدستوري في تأويل أحكام الدستور الجزائري، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر ،2020.

12- عبير الرحباني، الاعلام الرقمي (الالكتروني)، الاردن، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2012.

13- عزمي بشارة و آخرون، الحوار القومي الاسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008.

14- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

15- عيساوة وهيبة ومراح سميرة، مفهوم المواطنة، مجلة سوسيولوجيا، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة ، جامعة عمار ثليجي الاغواط، االجزائر، د ط، 2019.
16- غسان طه وآخرون، المواطنة والدولة: مقاربات واتجاهات، منتدى الفكر اللبناني، لبنان، 2010.
17- فريد النجار، دور تكنولوجيا المعلومات في التحول نحو المنظمات الرقمية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2004.
18- محمد خميس العجمي، المحاور السبعة في المواطنة الرقمية، دون مكان، دون دار نشر، 2016.
19- محمد مصطفى القباج، مقاربات في الحوار والمواطنة ومجتمع المعرفة، دار ما بعد الحداثة، فاس، 2006.
20- نجلاء احمد يس، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013.

ب- الكتب بالفرنسية

1- Dictionnairre de pedagogue,ferdinand buisson ,philipe meirieu, patrick dubois , pierre nora ,Paris, Bordas, 2000.
2- Dictionnairre des nations, encyclopedia university salis, France, S.A,2005.

2- المجلات و المنشورات:

1- احمد الكبيسي، تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية، البصرة، جامعة البصرة، العراق، مجلة العربية 300، العدد 29، 2008.
2- احمد فرج احمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، المملكة المتحدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلة دراسات المعلومات، العدد 4، 2009.
3- أمل سفر القحطاني، مدى تضمن قيم المواطنة الرقمية في مقرر تقنيات التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، العدد 26، 2018.
4- بضياف زهير، دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية رهانات والتحديات - تطبيق خدمتي- في قطاع الموارد المائية، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد الخاص بالملتقى الافتراضي الدولي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، نوفمبر 2021.

5- بن زيان احمد، حاحة عبد العالي، عصرنة مرفق الحالة المدنية واثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف، العدد03، مارس 2018.
6- بن عياش أسية، أوكيل محمد أمين، رقمنة المرفق العام كآلية لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المركز الجامعي تندوف، المجلد 04، العدد02، سنة 2020.
7- بوستة نسمية، صورية الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة في الجزائر، مجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، عدد 2، 2016.
8- حاج بشير جيدور، أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة، مجلة دفاتر سياسية، جامعة ورقلة ، العدد 15، 2016.
9- حمدي جليلة ايمان، بورايو محمد ياسين، واقع الإدارة الالكترونية ومساهمتها في تحسين جودة الخدمة العمومية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد 03، العدد02، سنة 2020.
10- دريسي جمال، مساهمة المتهم في تدعيم ضريبة البراءة، مجلة منظم المحامين، ناحية تيزي وزو، العدد10، 2014.
11- روان يوسف السيلحيات، روان فياض الفلوح، خالد علي السرحان، درجة الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية لدى طلبة مرحلة الباكلوريوس في كلية العلوم التربوية بجامعة الأردنية، دراسات العلوم التربوية، المجلد 45، العدد03، 2018.
12- سارة زرقوط، نتائج تبني ثقافة المواطنة الرقمية في التعليم العالي-جامعة المدينة العالمية نموذجا-، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، حزيران 2020.
13- طحطاح علال، السجل الآلي للحالة المدنية بين مزايا تجسيد المرفق الالكتروني ومعوقاته، مداخلة مطلع عليها على الموقع التالي: http://dspace.univ-msila.dz. 28 افريل 2024 على الساعة 16 مساءا .
14- طواهير عبد الجليل، قوراح اليامنة، دور عصرنة الخدمة العمومية في تحسين أداء المورد البشري بقطاع جماعات المحلية، دراسة حالة البلديات دائرة سيدي خويلد ورقلة، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد الأول، جامعة قاصدي مرباح ، العدد 02، ديسمبر 2020.
15- علي احمد رشيدة، الطبيعة القانونية لضريبة البراءة، مجلة منظم المحامين ناحية تيزي وزو، العدد 10، 2014.

16- كحل الراس سماح، شوايدية منيـة، دور رقمنـة البلدية فـي تحسين الخدمة العموميـة الالكترونيـة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بريكة ، المجلد 04، العدد الاول، سنة 2021.
17- لصلح عائشة، مبني نور الدين، المواطنة الرقمية عندما تصبح مواقع التواصل الاجتماعي فضاء نقاش عمومي، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف ، العدد 11، 2015.
18- محمد فتحي فكري الصادق، دور الجامعة في تحقيق أبعاد المواطنة الرقمية لدى طلابها في ضوء التحديات المعاصرة، مجلة كلية التربية، ببنها، العدد 120، 2019.
19- مروان وليد المصري واكرم حسن شعت، مستوى المواطنة الرقمية لدى عينة من طلبة جامعة فلسطين من وجهة نظرهم، مجلة جامعة فلسطيـن للأبحاث والدراسـات، عمادة البحـث العلمي، فلسطين، المجلد 7، العدد 3، تموز 2017.
20- مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، 2013.
21- ملحق عن ملتقى دولي، تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بحماية حقوق الطفل في النظام القانوني الجزائري، المدرسة العليا للقضاء، 2017.
22- منير مباركية، خلاصة دراسة مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، المدرسة العربية للدراسات الديمقراطية، جوان 2004.
23- ناصر محمد عبيد الساعدي، هناء علي الضحوي، المواطنة الرقمية إستراتيجية تعزيز المواطنة والاعتدال باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لمواجهة التحديات والتطرف التكفير في دول مجلس تعاون الخليجي جائزة الاميـر خالد الفيصل للاعتـدال، جـامعة المـلك عبد العزيز، السعودية ، 2018.
24- نسرين يسرى حشيش، مهارات المواطنة الرقمية اللازمة لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، القاهرة، العدد 39، 2018.
25- نوال بوعبد الله، رقمنة المرفق الحالة المدنية في ظل القانون 08/14، مجلة قضايا معرفية، جامعة الجلفة، المجلد 02، العدد01، مارس 2022.
26- هادي طوالبة، المواطنة الرقمية في كتب التربية الوطنية والمدنية، المجلة الأردنيـة في العلوم التربوية، جامعة اليرموك، المجلد 13، العدد 33، 2017.
27- يحياوي سمية، عصرنة المرفق العام في الجزائر، رقمنة البلدية نموذجا، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 06، العدد الاول، سنة2020.

3- الاطروحات و المذكرات

أ- الاطروحات

1- ابراهيم هياق، المواطنة وحقوق الانسان في المنهاج الدراسي في ضوء الاصلاحات التربوية الاخيرة في الجزائر منهاج التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط انموذجا-، اطروحة دكتوراة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015- 2016.

2- ومان محمد، البيئة الرقمية دراسة في بيئة الابعاد السوسيو-تقنية- حالة مديرية الامن لولاية بسكرة، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

ب- المذكرات

1- سهيلة مهري، المكتبة الرقمية(دراسة للواقع وتطلعات المستقبل)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2005.

2- محمد يونس محسن الشويلي، مستوى الوعي التكنولوجي لدى معلمي الدراسات الاجتماعية في مديرية التربية إربد الأولى وعلاقته بالمواطنة الرقمية، رسالة ماجستير ، كلية علوم التربية، جامعة آل البيت، إربد، 2018.

3- هناء حسن أحمد شاقورة، دور معلمي مرحلة الثانوية بمحافظات غزة في تعزيز المواطنة الرقمية لمواجهة ظاهرة التلوث الثقافي لدى الطلبة وسبل تفعيله، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2017.

4- وفاء مرزوق محمد شحيبر، أثر كامل البيانات الحكومية على جودة الخدمات المقدمة في القطاع الحكومي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم ادارة الاعمال، جامعة الازهر، غزة، 2017.

5- عيشة بوختالة، دور الإعلام الجديد في دعم ثقافة المواطنة، الثورة المصرية 25 جانفي 2011نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر،2017/ 2018.

5-محاضرات

1- سواعدي جيلالي، الحالة المدنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2024/2023.

الفهرس

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
مقدمة	06-01
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المواطنة والرقمنة	41-08
المبحث الأول ماهية المواطنة	25-09
المطلب الأول نشأة ومفهوم المواطنة	16-09
الفرع الأول: نشأة المواطنة	12-09
الفرع الثاني: تعريف المواطنة	16-12
أولا- تعريف المواطنة لغة	14-13
ثانيا- المواطنة اصطلاحا	15-14
ثالثا- تعريف المواطنة في الفقه	16
المطلب الثاني: المواطنة في القانون الجزائري	25-16
الفرع الأول: المواطنة في القانون العام الجزائري	21-16
أولا- المواطنة في القانون الدستوري	18-16
ثانيا- المواطنة في القانون الإداري الجزائري	21-19
الفرع الثاني: المواطنة في القانون الخاص الجزائري	25-22
أولا- حقوق المواطن الجزائري في القانون المدني	23-22
ثانيا- حقوق المواطن الجزائري في القانون الجزائي	25-23
المبحث الثاني : الرقمنة	40-25
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الرقمنة	30-26
الفرع الأول: نشأة الرقمنة	28-26
الفرع الثاني: تعريف الرقمنة	30-28
المطلب الثاني: خصائص و أشكال الرقمنة	34-30
الفرع الأول: خصائص الرقمنة	32-30
الفرع الثاني: أشكال وفوائد الرقمنة	34-32

المطلب الثالث: عناصر الرقمنة ونماذجها	40-35
الفرع الأول: عناصر الرقمنة	36-35
الفرع الثاني: نماذج الرقمنة	40-36
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: المواطنة الرقمية – رقمنة الحالة المدنية نموذجا-	69-43
المبحث الأول: المواطنة الرقمية	54-44
المطلب الأول: نشأة وتعريف المواطنة الرقمية	46-44
الفرع الأول: نشأة المواطنة الرقمية	45-44
الفرع الثاني: تعريف المواطنة الرقمية	46-45
المطلب الثاني: مراحل ومبادئ المواطنة الرقمية	49-46
الفرع الأول: مراحل المواطنة الرقمية	47-46
الفرع الثاني: مبادئ المواطنة الرقمية	49-47
أولا: المساواة الرقمية	48
ثانيا: الديمقراطية الرقمية	48
ثالثا: الحقوق والمسؤوليات الرقمية	49-48
رابعا: ثقافة المواطنة الرقمية	49
المطلب الثالث: عناصر المواطنة الرقمية	54-49
الفرع الأول: الوصول الرقمي	50-49
الفرع الثاني: التجارة الرقمية	50
الفرع الثالث: محو الأمية الرقمية	51
الفرع الرابع: اللياقة الرقمية	51
الفرع الخامس: القانون الرقمي	52-51
الفرع السادس: الحقوق الرقمية	52
الفرع السابع: الاتصالات الرقمية	53-52

الفرع الثامن: السلامة الرقمية	53
الفرع التاسع: الأمن القومي	54-53
المبحث الثاني: رقمنة الحالة المدنية – نموذجا –	68-54
المطلب الأول: نبذة عن قانون الحالة المدنية في الجزائر.	58-54
الفرع الأول: تعريف الحالة المدنية	55
الفرع الثاني: تطور النظام القانوني للحالة المدنية في الجزائر	56
الفرع الثالث: علاقة قانون الحالة المدنية بالقوانين الأخرى	58-57
المطلب الثاني: رقمنة مرفق الحالة المدنية	68-59
الفرع الأول: مظاهر عصرنة مرفق الحالة المدنية	64-59
الفرع الثاني: دوررقمنة نظام الحالة المدنية في تحسين الخدمة العمومية والتحديات التي تواجهها .	68-64
خلاصة الفصل	69
الخاتمـــــــــــــة.	73-71
قائمة المصادر والمراجع	81-75
الفهـــــــــــــرس	85-83

الملخص

ان التغيرات التي احدثتها تكنولوجيا الانترنت التي نسفت كل ما هو تقليدي ، استحدثت معايير جديدة للتواصل واصبحت فضاءا للنقاش العمومي ، وفي ظل مناخ العصر الرقمي الذي اصبح سمة الاعلام الجديد ، وتناوله مقاربات مفاهمية لكل من المواطنة والرقمنة والمواطنة الرقمية كنتاج من نتائج تكنولوجيا الاتصال هو موضوع سجالي جدلي ذو اهمية بالغة ، يرتبط بالعديد من موضوعات مثل الديمقراطية الرقمية وحقوق الانسان والمجتمع المدني وغيرها من القضايا الحيوية والحياتيه .

و المشرع الجزائري حاول مواكبة هذا التطور الرقمي بايجاد بيئة اكثر سلامة وتنظيم بما يخدم الصالح العام بسعيه الى رقمنة مختلف مناحي الحياة التي لها صلة مباشرة بقضايا الفرد واهتمامته والتي نضع من خلال دراستنا لرقمنة مجال الحالة المدنية نموذجا لهذا الحرص مبينين فيه الايجابيات التي افرزها والسلبيات التي لا تزال تحول دون اكثر فعالية ودقة في مجال رقمنة الادارة .

الكلمات المفتاحية: الرقمنة ، المواطنة ، المواطنة الرقمية ، النظام القانوني للرقمنة ، رقمنة الحالة المدنية .

Abstract:

The changes brought about by Internet technology, which destroyed everything that was traditional, created new standards of communication and became a space for public debate, and in light of the climate of the digital age that has become a feature of the new media, and which is addressed by conceptual approaches to both citizenship and digitization, and digital citizenship as a result of the results of communication technology is a topic of debate. A polemic of great importance, linked to many topics such as digital democracy, human rights, civil society, and other vital and life issues.

The Algerian legislator should try to keep pace with this digital development by creating a safer and more organized environment that serves the public good by seeking to digitize the various aspects of life that are directly related to the individual's issues and concerns. Through our study of digitizing the field of civil status, we set a model for this concern, indicating the positives it has produced and the negatives that it does not. It still prevents more effective and accurate management digitization.

Keywords: Digitization, citizenship, digital citizenship, the legal system for digitization, digitization of civil status.

Résumé :

Les changements apportés par la technologie Internet, qui a détruit tout ce qui était traditionnel, a créé de nouveaux standards de communication et est devenu un espace de débat public, et à la lumière du climat de l'ère numérique qui est devenue une caractéristique des nouveaux médias et qui est abordée par des approches conceptuelles à la fois de la citoyenneté et de la numérisation, et la citoyenneté numérique, résultat des résultats des technologies de communication, est un sujet de débat de grande importance, lié à de nombreux sujets tels que la démocratie numérique, les droits de l'homme, la société civile, et d'autres problèmes vitaux et de la vie.

Le législateur algérien devrait s'efforcer de suivre le rythme de cette évolution numérique en créant un environnement plus sûr et plus organisé au service du bien public en cherchant à numériser les différents aspects de la vie qui sont directement liés aux enjeux et préoccupations de l'individu à travers notre étude de la numérisation. Dans le domaine de l'état civil, nous avons établi un modèle pour cette préoccupation, en indiquant les points positifs qu'elle a produits et les points négatifs qu'elle n'a pas produits. Elle empêche encore une gestion plus efficace et plus précise de la numérisation.

.

Mots clés : Numérisation, citoyenneté, citoyenneté numérique, système juridique de la numérisation, numérisation de l'état civil.